

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد السديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير سياحي

إشراف الدكتور:

-الطبيب بولحية

إعداد الطالبين:

- فارس عوكة

- نبيل حمادي

رئيسا	جامعة جيجل	أ. د نجيمي عيسى
مشرفا	جامعة جيجل	أ. د الطبيب بولحية
مناقشا	جامعة جيجل	أ. زايدي أبو سفيان

2017/2016

السنة الجامعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد السديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير سياحي

إشراف الدكتور:

-الطبيب بولحية

إعداد الطالبين:

- فارس عوكة

- نبيل حمادي

رئيسا	جامعة جيجل	أ. د نجيمي عيسى
مشرفا	جامعة جيجل	أ. د الطبيب بولحية
مناقشا	جامعة جيجل	أ. زايدي أبو سفيان

2017/2016

السنة الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله وكفى، والصلاة على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى، وبعد:
فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الشكر كله، وإليك يرجع الأمر
كله.

قال الله تعالى: "ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل
حالاً ترضاه وأطع لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين" الأحقاف 15
قال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بعد شكر الله وحمده على إتمام هذه الدراسة.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور "بولحية الطيب" الذي لم يبخل علينا
بتوجيهاته ونصائحه القيمة من أجل إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الخاص لأوليائنا المحترمين حفظهم الله

ونرجو أن نكون مصدر فخر واعتزاز لهم

كما نوجه الشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولم يبخل علينا ولو بالكلمة الطيبة.

كما نشكر الأساتذة الأفاضل الذين شرفونا بمناقشة هذا العمل المتواضع.



نبريل

فارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: أساسيات حول السياحة والاستثمار السياحي	
تمهيد	6
المبحث الأول: عموميات حول السياحة	7
المطلب الأول: مفهوم السياحة والسائح	7
المطلب الثاني: أنواع وخصائص السياحة	11
المطلب الثالث: دوافع السياحة	15
المطلب الرابع: مقومات الجذب السياحي	18
المبحث الثاني: أساسيات حول الاستثمار السياحي	21
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي	21
المطلب الثاني: أنواع ومجالات الاستثمار السياحي	25
المطلب الثالث: محددات الاستثمار السياحي	28
المبحث الثالث: مقومات الاستثمار السياحي ومحفزاته.	32
المطلب الأول: مقومات الاستثمار السياحي	32
المطلب الثاني: محفزات الاستثمار السياحي	34
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار السياحي	35
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل المقومات السياحية والتحفيزات التشريعية	
تمهيد	39
المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر	40
المطلب الأول: المقومات الطبيعية والجغرافية للسياحة الجزائرية	40

فهرس المحتويات

45	المطلب الثاني: المقومات التاريخية والحضارية
47	المطلب الثالث: المقومات المادية
48	المبحث الثاني: مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري
48	المطلب الأول: تطور طاقات الإيواء
50	المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام
51	المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التشغيل
52	المطلب الرابع: المؤسسات ذات العلاقة بالسياحة
58	المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في ظل التحفيزات الممنوحة
58	المطلب الأول: القاعدة الهيكلية للاستثمار السياحي في الجزائر
63	المطلب الثاني: التحفيزات التشريعية الممنوحة للاستثمار السياحي
68	المطلب الثالث: حوصلة الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015
71	خلاصة الفصل الثاني
73	خاتمة
78	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال والجداول:

قائمة الأشكال:

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
17	دوافع السياحة	1

قائمة الجداول:

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
48	تطور طاقات الايواء حسب تصنيف الفنادق	1
49	تطور عدد الأسرة حسب تصنيف الفنادق	2
50	إيرادات القطاع السياحي في الجزائر	3
51	مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام	4
51	تطور عدد مناصب التشغيل في القطاع السياحي بالجزائر	5
59	مناطق التوسع السياحي في الجزائر	6
64	الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي حسب قانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993	7
68	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي	8
69	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر في نهاية 2014	9

المُلخَص

بالرغم مما تزخر به الجزائر من مقومات و مؤهلات سياحية يمكن أن تجعلها وجهة سياحية بامتياز إلا أن عدد السياح الوافدين الى الجزائر لم يصل الى العدد المطلوب، و رغم العديد من التعديلات التي عرفتھا الجزائر في شتى المجالات، منها النصوص التشريعية الخاصة بالسياحة وعلى وجه الخصوص الاستثمار السياحي، بإعتباره حجر الاساس في بناء صناعة سياحية متقدمة، و الذي يتطلب تضحية كبيرة من حيث دعمه و تنظيمه و تسييره بغية تحقيق الاهداف المنشودة و هي جذب أكبر عدد ممكن من السياح لرفع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، فتطوير هذا القطاع يتطلب مبالغ مالية كبيرة و تسهيلات قصد جذب المستثمرين السياحيين، ولكن على الرغم من المجهودات المعمول بها من قبل الدولة إلا أنه مازالت هناك عوائق تواجه المستثمرين الساحيين سواء كانوا محليين أو أجانب وهذا ما يعكس ضعف الاستثمارات السياحية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار، الاستثمار السياحي، المقومات السياحية، التحفيز التشريعية.

Résumé

Malgré des potentialités touristiques importantes, capables de la transformer en destination touristique de premier ordre, l'Algérie peine à attirer ne serait qu'un faible nombre des touristes.

L'état a mis en place un dispositif de réformes visent ce secteur, à savoir revoir le cadre juridique relatif à l'activité touristique, tout en se focalisent sur l'investissement dans ce secteur, était considéré la pierre angulaire dans la construction d'une industrie touristique moderne, sachant que cette activité nécessite des action concertées pour la soutenir, l'organiser et la gérer, afin d'atteindre son objectif final , assavoir attirer lin plus quand nombre de touristes ,et élargir la parte de ce secteur dans l' économie nationale.

Tout fois, malgré ces efforts consentis on ne peut que constater le nombre important d'obstacles existants toujours, et que les investisseuses locales et étrangères doivent sarmenter, ce que se traduit logiquement par le nombre faible des investissements touristiques en Algérie.

Les mots clé : tourisme, investissement, investissement touristique, fondamentaux du tourisme, incitations législatives

مقدمة

تعتبر السياحة قطاعا من بين القطاعات الاقتصادية الهامة التي تهتم معظم الدول بتطويرها وتمييزها، إذ تعتبر موردا اقتصاديا يساهم في زيادة الدخل القومي والنمو الاقتصادي لهذه الدول، وذلك من خلال الإيرادات السياحية المتنامية بتزايد تدفق العملات الأجنبية التي ينفقها السياح خلال مدة إقامتهم في الأماكن السياحية مقابل انتفاعهم من مزيج متنوع مؤلف من مختلف سلع وخدمات الدولة المستضيفة، التي تحاول استغلال مواردها السياحية لرفع دخلها الوطني، فقطاع السياحة يتيح فرصا أكبر للتشغيل، وزيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

لذا فإن الجزائر في الفترة الأخيرة خصوصا بعد السقوط الحر في أسعار النفط الذي هو المورد الوحيد والأساسي في الاقتصاد الوطني، تسعى جاهدة لتأهيل و عصرنة وإعادة بعث قطاعها السياحي لتعويض انخفاض أسعار النفط ورفع الدخل الوطني، عن طريق إيجاد منافذ والنهوض بالاقتصاد الوطني وإيجاد البدائل للتنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويعد قطاع السياحة من بين القطاعات المستهدفة من طرف الدولة التي تراهن عليه، لامتلاك الجزائر البيئة السياحية والاستثمارية للقيام بصناعة سياحية رائدة منها توفر المناظر الطبيعية المتنوعة تتمثل في موقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، صحراء شاسعة، واحات وتراث ثقافي واسع، وهذا ما يرفع الطلب السياحي ليتسع السوق ويصبح دافعا للمستثمرين لإقامة منشآت سياحية وفندقية، مما يساهم في إيجاد تنوع في المنتجات والبرامج السياحية، إلا أنه توجد جملة من المعوقات التي تقف سدا في وجه الاستثمار في القطاع السياحي لهذا أظهرت السياسة الجزائرية اهتماما أكبر من خلال سن العديد من التشريعات القانونية التي من شأنها تحفيز الاستثمار السياحي ووضع حلول لهذه العراقيل.

1- الإشكالية:

على ضوء ما سبق تتحدد الإشكالية المطروحة للبحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر؟ وهل لذلك انعكاسات إيجابية على هذا الاستثمار؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أساسيات الاستثمار السياحي؟ وماهي مكانة القطاع السياحي في الجزائر؟
- هل تمتلك الجزائر مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا في المنطقة؟

- هل تتوفر المنظومة التشريعية الجزائرية على محفزات كافية للنهوض بالاستثمار السياحي؟
- ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل المقومات السياحية والتحفيزات التشريعية؟

2-الفرضيات:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تزخر الجزائر بمقومات سياحية كبيرة تؤهلها لتكون قطبا سياحيا في منطقة البحر المتوسط؟

الفرضية الثانية: لا توجد تحفيزات تشريعية كافية لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر .

الفرضية الثالثة: لا تتماشى للاستثمارات السياحية المنجزة مع المقومات السياحية والتحفيزات التشريعية الممنوحة.

3-أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الاستثمار بصفة عامة لما له من دور مهم في تحفيز القطاع السياحي الذي أصبح يمثل أحد البدائل المهمة لقطاع المحروقات مع إبراز القوانين والتشريعات الجزائرية التي تشجع وتحفز الاستثمار السياحي وذلك للدور الكبير الذي يلعبه في الاقتصاد ولمعرفة واقعه ومدى تطوره في الجزائر بصفة خاصة.

4-أسباب اختيار الموضوع:

وتتمثل دوافع اختيار الموضوع فيما يلي:

-الاهتمام المتزايد بقطاع السياحة في الجزائر عامة والاستثمار السياحي خاصة، والدور الذي يلعبه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على غرار باقي الدول.

-قلة الأبحاث الجامعية التي تناولت دراسة القطاع السياحي عامة والاستثمار السياحي خاصة.

-ارتباط موضوع البحث بمجال تخصصنا في اقتصاد وتسيير السياحة.

5- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

- الوقوف على مكانة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري.
- معرفة المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر سواء كانت طبيعية أو حضارية.
- معرفة أهم التحفيزات التشريعية التي تمنحها الدولة للاستثمارات السياحية.
- الوقوف على واقع الاستثمارات السياحية في ظل ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية، وما تمنحه من تحفيزات في هذا المجال.

6- منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي من أجل توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياحة والاستثمار السياحي وأنواعه وخصائصه، في حين تم استخدام المنهج التحليلي من أجل إبراز دور السياحة في الاقتصاد الوطني وتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر على أساس أننا اعتمدنا على جمع الإحصاءات وتحليلها بالاعتماد على الجداول التوضيحية واستخلاص الحقائق.

7- أدوات الدراسة ومصادر جمع المعلومات:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر تمثلت في:

- الكتب باللغة العربية و الأجنبية.
- المذكرات.
- الملتقيات و المؤتمرات.
- المجلات.
- القوانين والأوامر.
- المعلومات الواردة على شبكة الانترنت.

8- صعوبات الدراسة:

من خلال بحثنا في هذا الموضوع واجهتنا صعوبات كثيرة منها:

-تضارب وقلة الاحصائيات المتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر وتداخلها مع القطاعات الأخرى.

-نقص المراجع المتعلقة بالاستثمار السياحي في المكتبات، إضافة إلى كون المراجع الموجودة قديمة.

-قلة المصادر خاصة فيما يتعلق بالإحصاءات حول الجزائر وتضاربها إن وجدت، كذلك عدم وجود التقارير والإفصاح عن الإحصاءات والمؤشرات السياحية في الجزائر سواء بالنسبة للديوان الوطني للسياحة أو للوزارة.

9- هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين:

-**الفصل الأول:** كان بعنوان أساسيات حول السياحة والاستثمار السياحي، وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول السياحة من مفهوما وأنواعها وخصائصها ودوافع قيامها ومقومات الجذب السياحي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أساسيات حول الاستثمار السياحي من خلال تعريف الاستثمار السياحي بمختلف نواحيه وأنواعه ومجالاته ومحدداته أما المبحث الثالث فتضمن مقومات الاستثمار السياحي ومحفزاته وكذا معوقاته.

-**الفصل الثاني :** جاء تحت عنوان الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل المقومات السياحية والتحفيزات التشريعية، وقسم إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول تناولنا فيه المقومات السياحية للجزائر من مقومات طبيعية وجغرافية والمقومات التاريخية والحضارية ومقومات البنية التحتية والفوقية، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري حيث قمنا بدراسة تطور طاقات الايواء في الجزائر وكذا اسهام القطاع السياحي في التشغيل وخلق مناصب العمل وفي الناتج الوطني الخام مع ذكر المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع السياحي في الجزائر، في حين خصصنا المبحث الثالث لتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل التحفيزات الممنوحة وتضمن مناطق التوسع السياحي في الجزائر وتقسيماتها وكذا التحفيزات التشريعية الممنوحة و حوصلة حول المشاريع السياحية في الجزائر.

الفصل الأول: أساسيات حول السياحة والاستثمار السياحي

المبحث الأول: عموميات حول السياحة.

المبحث الثاني: أساسيات حول الاستثمار السياحي.

المبحث الثالث: مقومات الاستثمار السياحي ومحفزاته.

تمهيد:

تعد السياحة أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، ولهذا فكثير من الدول جعلت من هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني، وأصبح ناتجها الداخلي الخام يركز بشكل كبير على النشاط السياحي.

كما يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أحد أهم العناصر التي تحرك عجلة النمو، فهو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع في كافة القطاعات، التي يعد القطاع السياحي من أهمها باعتباره قطاعا محوريا في تحقيق التنمية نظرا لأثره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، حيث يعمل على تنشيط قطاعات أخرى، ويعد الاستثمار السياحي من أهم الأنشطة في الاقتصاد عامة والقطاع السياحي خاصة لما يتيح من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى مفاهيم أساسية حول السياحة والاستثمار السياحي، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: عموميات حول السياحة.**المبحث الثاني: أساسيات حول الاستثمار السياحي.****المبحث الثالث: الاستثمار السياحي مقوماته، محفزاته ومعوقاته.**

المبحث الأول: عموميات حول السياحة

مند العصور القديمة والسياحة تشكل أهمية خاصة لدى معظم شعوب العالم، ولكن أهميتها تتضاعف مع تزايد دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والسياسي، ولهذا أردنا أن نعطي نظرة عامة حول السياحة من خلال تطرقنا إلى مفهوم السياحة والسائح، ثم نلقي نظرة على أنواعها وخصائصها وكذا مقوماتها.

المطلب الأول: مفهوم السياحة والسائح

أولاً- مفهوم السياحة:

1-المفهوم اللغوي :

يعود مفهوم السياحة لكلمة "Tour"، المشتقة من الكلمة اللاتينية "Torno" " تم استخدام المفهوم Tourism في عام 1643 م، ولأول مرة ليبدل على السفر أو التجول من مكان لآخر، ويتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين، كما أن السفر (الترحال)، يمكن أن يعتبر سياحة إذا كان مؤقتاً وغير إجباري، بحيث لا يكون فيه البحث عن العمل أو نشاطات ربحية، كما أن لفظ السياحة كان معروفاً في اللغة العربية، حيث في مفهومه اللغوي نجد أنه يعني التجوال، وعبارة " ساح في الأرض " تعني ذهب وسار وجال على وجه الأرض.¹

2-المفهوم الاصطلاحي:

لقد ظهرت عدة تعاريف مختلفة للسياحة وُضعت من قبل الباحثين والقائمين على المؤسسات الدولية، فكل باحث ركز على جانب معين في تعريفه للسياحة، ومن أبرزها تعريف منظمة السياحة العالمية (OMT) التي ترى أن السياحة: "مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".²

¹ - شاهد الياس، دفرور عبد النعيم، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسسي، للملتقى الوطني السابع حول:

مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، أيام 09-10 جانفي 2017، ص2.

² - Jean Pierre et Michel Balfet. **Management du tourisme** , 2ème Edition, Pearson Education France, 2007, p4.

وقد عرفها " Whunizir ،K. Krapf " "ونزير وكرابت" بأنها:¹ "مجموع العلاقات والأعمال الناتجة عن السفر أو التنقل وأيام الإقامة للأشخاص خارج مكان إقامتهم المعتادة، بحيث أن هذه التنقلات وأيام الإقامة لا تدخل في إطار النشاط المربح".

كما تعرف بأنها: " عملية انتقال الإنسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منه الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو الروتيني والاحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة".²

وقد عرفها الألماني (فرولر Freuller.G) على أنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وإلى تغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضاً إلى نمو الاتصالات على الأخص بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة وثمره تقدم وسائل النقل".³

أما السويسري "هونزيكير" رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين فقد عرفها بأنها: "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما بحيث لا يتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق ربحاً للشخص الأجنبي".⁴

وعرفها الدكتور صلاح عبد الوهاب: "السياحة مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان وقتياً وتلقائياً وليس لأسباب تجارية أو حرفية".⁵

من خلال ما تم ذكره من تعاريف مختلفة للسياحة، يمكن أن نستخلص أن السياحة نشاط إنساني ينتج عن الاتصال بين الأشخاص الذين يزورون مكاناً ويحتكون مع السكان الأصليين لهذا المكان، فالسياحة تمثل عملية الاتصال الثقافي والحضاري بين الشعوب وتتضمن السفر والإقامة والأنشطة المترتبة عليها، وذلك لأغراض غير الإقامة الدائمة وتعبّر عن الحاجة لدى الأفراد يتم إشباعها من خلال التنقل والترفيه عن النفس.

¹ – Tessa Ahmed، **Economie et Aménagement du Territoire**، OPU، Alger، 1993، p21.

² – زيد منير سليمان، **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص15.

³ – صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص20.

⁴ – أسامة صبحي الفاعوري، **الارشاد السياحي بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص6.

⁵ – هدى سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص10.

ثانياً_ تعريف السائح

باعتبار أن السياحة تقوم أساساً على العنصر البشري والمتمثل في السائح كونه الشخص الرئيسي المعني بالسياحة فإنه يمكن إعطاءه مجموعة من التعاريف كما يلي:

يعرف السائح حسب مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر المنعقد في روما 1963م: "على أنه الشخص الذي يسافر إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه الأصلي، ويقيم بها لمدة تزيد عن 24 ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يعد هذا البلد موطناً له".¹

وعرف "Tinard" السائح بأنه: "كل شخص يتنقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، وذلك لأسباب ترفيهية، أو صحية، أو دراسية، أو الخروج للمهمات والاجتماعات".² ويمكن تعريف السائح على أنه: "الشخص الذي يسافر خارج إقامته الأصلي أو الاعتيادي، ولأي سبب غير الكسب المادي أو للدراسة سواء كان داخل البلد الذي يعيش فيه (السائح الوطني)، أو خارج بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن أربع وعشرين (24) ساعة".³

ويمكن تصنيف السائحين إلى ثلاث فئات وهي:⁴

الفئة الأولى: وتشمل السياح الذين يتمتعون بالدخول العالية ويقبلون على شراء الخدمة الممتازة ذات الأسعار المرتفعة.

الفئة الثانية: وتشمل السياح الذين يتمتعون بالدخول المتوسطة ويقبلون على شراء الخدمة السياحية المناسبة لدخولهم.

الفئة الثالثة: وتشمل على أكبر عدد من السائحين في سياحة المجموعات وهم ذوي الدخل المحدودة، وتتأثر هذه الفئة بأسعار الخدمات السياحية واتجاهاتها، وهي دوماً تبحث عن أقل الأسعار للمنتج السياحي.

¹ - محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص02.

² - Tinard, **Le Tourisme: Economie et Management**, Mc Graw- Hill, Paris, 1992, P: 10.

³ - أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص25.

⁴ - محي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص157.

ثالثاً- أهمية السياحة

أصبحت السياحة من أهم الأنشطة المميزة في عصرنا الحاضر لما تحتله من مكانة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

أ - الأهمية الاقتصادية: وتتمثل في:¹

- تساعد السياحة في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية حيث تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.
- تحسين ميزان المدفوعات حيث تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية.

الأهمية الاجتماعية: حيث أن:²

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الانسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة.
- تحسن المستوى المعيشي للمواطن.
- الأهمية الثقافية: ويظهر ذلك من خلال ما يلي:³
- تعد السياحة أداة الاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التقاهم والتسامح بينهم.
- تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي.

¹ - الصادق بوشامة، عائشة موزاوي، مداخلة: واقع وأهمية السياحة في الجزائر مع التركيز على السياحة الصحراوية، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهانات التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 24-25 ابريل 2012، ص 4.

² - يسرى دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، 2003، ص 551.

³ - أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، مصر، 1999، ص 17.

- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.

الأهمية السياسية: وتتمثل الأهمية السياسية للسياحة فيما يلي:¹

- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

- تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة، ونشر مبادئ السلام العالمي.

الأهمية البيئية:

للبعد البيئي دور هام في النشاط الاقتصادي ويظهر هذا عند القيام بالتقليل الاجتماعي للتكلفة والمنفعة ودراسة الجدوى لمشروع سياحي معين، باعتبار البيئة العامل المهم في تحقيق الجذب السياحي.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص السياحة

أولاً-أنواع السياحة

للسياحة أنواع مختلفة بحيث يمكن تصنيفها وفق عدة معايير كما يلي:

1-تقسيم السياحة وفق الغرض: وتتمثل أهم أنواع السياحة وفقاً للغرض فيما يلي:²

أ- **السياحة الدينية:** وهي الانتقال إلى الأماكن الدينية التي يتفاعل معها الانسان بمشاعر روحانية تريح النفس البشرية.

ب- **السياحة العلاجية:** وهي الانتقال المؤقت للأفراد في غير أوقات العمل سواء في أوقات الفراغ أو خلال إجازات محددة، والسياحة العلاجية قد تكون إلى أحد الأماكن التي تتوفر بها مستشفيات متخصصة ومتميزة أو إلى المنتجعات الاستشفائية التي يتم العلاج فيها باستخدام الموارد الطبيعية كالمياه المعدنية.

¹ - أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص17.

² - أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008، ص26.

ج- **السياحة الثقافية:** ويعمل هذا النوع من السياحة على زيادة معلومات السائح وإشباع حاجته من الناحية الثقافية، من خلال إقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الثقافية مثل: مسابقات الشعر والمسرح... إلخ.

د- **سياحة المؤتمرات:** وهي السياحة التي تحدث من جراء اللقاءات التي تعقد لبحث قضية أو مشكلة معينة، وتهتم مختلف الدول بهذا النوع من السياحة فتتسابق لاستضافة المؤتمرات وتنظيمها نظرا لما تحققه من مكاسب اقتصادية سياسية وإعلامية، استجابة لرغبات الأفراد والمؤسسات، وشهد هذا النوع من السياحة تطورا ملحوظا خلال العقد المنصرم.

هـ- **السياحة الترفيهية:** وتعتبر من أكثر أنواع السياحة شيوعا وتتمثل في انتقال الأفراد بغرض الترفيه إلى أماكن تتوفر فيها مقومات الترويح عن نفس الإنسان وذلك لتجديد نشاطه وحيويته، ليتمكن من قضاء وقت فراغه أو عطلاته بطريقة مفيدة.

و- **السياحة الرياضية:** السياحة الرياضية تعني السفر من مكان إلى آخر داخل الدولة أو غيرها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها.¹

2- تقسيم السياحة وفقا للعدد: يمكن تقسيم السياحة وفقا للعدد إلى مجموعتين:²

أ- **سياحة جماعية:** وتسمى أيضا بـ **سياحة المجاميع** وفيها تقوم الشركات السياحية المتخصصة بتنظيم رحلات في مجموعات أو أفواج سياحية شاملة لكل عناصر الرحلة السياحية (النقل، الإيواء، الطعام والشراب، الزيارات إلى الأماكن المختلفة.... إلخ).

حيث تقوم الشركات بتوفير المرشدين السياحيين والمترجمين والمرافقين للمجاميع السياحية أثناء الرحلة السياحية.

ب- **سياحة فردية:** وهي سفر الأفراد لوحدهم للإقامة خارج مكان سكنهم الأصلي، وفي كثير من الأحيان تكون غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة الأشخاص بزيارة بلد أو مكان ما.

¹ - مروان سكر، مختارات من الاقتصاد السياحي - سلسلة الاقتصاد السياحي -، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص 16.

² - أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3- تقسيم السياحة وفقا لمدة الإقامة: وتقسم إلى:¹

- أ- **سياحة موسمية:** وهي مرتبطة بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما لموسم معين أي فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر، مثل زيارة السواح الكنديين يعيشون في شمال الولايات المتحدة الذين ينتقلون في موسم الشتاء البارد إلى الولايات الجنوبية التي تمتاز بجو دافئ بعيدا عن البرد.
- ب- **سياحة الإقامة:** وهي عادة تستغرق أيام محددة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معين معد مسبقا وتكون غالبا في نهاية الأسبوع أو في المناسبات الوطنية أو الأعياد.
- ت- **سياحة التنقل:** وهي سياحة عابرة تكون أثناء الانتقال بالطائرات.

4- تقسيم السياحة وفقا للمنطقة الجغرافية: وتنقسم إلى:²

- أ- **سياحة داخلية:** ويقصد بها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه، أي انتقال مواطني الدولة نفسها داخل بلدهم وتتميز هذه السياحة بـ:
 - ✓ زيادة الاستثمارات السياحية واستقطاب رؤوس الأموال المحلية.
 - ✓ الانتعاش الاقتصادي للمناطق السياحية في الدولة.
 - ✓ رفع الوعي الثقافي والفكري والسياحي لدى المواطنين.
 - ✓ تحسين وتطوير البنية التحتية للدولة.
 - ✓ تنشيط الصناعات المختلفة ذات العلاقة المباشرة أو غير مباشرة بالسياحة.
- ب- **سياحة خارجية:** وهي النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة، وهذه من الأنواع التي تبحث عنها أغلب دول العالم وذلك لأنها صناعة، وتمثل دخلا اقتصاديا قوميا للدولة، وتؤدي السياحة الخارجية إلى:
 - ✓ زيادة أصول الدخل القومي للدول المستقبلة للسياح.
 - ✓ تدعيم الاحتفاظ بالتراث لطلب السياح عليه.
 - ✓ الاهتمام بالأساليب العلمية الحديثة للترويج والتسويق السياحي يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل لمعيشة الفرد.
 - ✓ اهتمام السياح بالثقافة المحلية يؤدي إلى الحفاظ على التراث وإيجاد فرص عمل للمواطنين.

¹ - نفس المرجع، ص 42.

² - هباس رجاء الحربي، التسويق السياحي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 27.

ثانياً-خصائص السياحة:

يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة الحديثة، فهي صناعة متميزة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص أهمها: ¹

➤ السياحة تعتبر صادرات غير منظورة فهي من الصناعات القليلة التي تقوم بنقل المستهلك (السائح) إلى المكان أو المنطقة السياحية وليس العكس، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات المادية، كما لا يمكن تخزينها كالطاقات الايوائية أو مقاعد المطعم، فعندما لا يتم إشغال أي غرفة من غرف الفندق يعتبر خسارة له لأنه يدفع مصاريف ثابتة بالإضافة إلى أنه لا يمكنه تخزين الغرفة أو نقلها إلى مكان آخر.

➤ صعوبة تحويل المنتجات أو الموارد المستخدمة في السياحة إلى استخدام آخر، مثل: تحويل فندق إلى مطار خلال فترة قصيرة، لأن تجهيزات الفندق تختلف عن تجهيزات المطار حتى تصميمه، وبالتالي فالعرض السياحي غير مرن في المدى القصير.

➤ السياحة تتميز بالموسمية أي أنها تمر بثلاث مواسم حيث يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية، وهذه المواسم هي: ²

• **موسم الذروة:** يعتبر هذا الموسم موسم ازدياد الطلب السياحي، ففيه يزداد عدد السياح ويعتبر هذا الموسم الأفضل من حيث الفرص التسويقية والتشغيلية، كما أن أسعار الخدمات السياحية وأجور الإقامة فيه مرتفعة.

• **موسم الوسط:** في هذا الموسم يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية ويكون عدد السياح متوسط والأسعار فيه أقل من موسم الذروة.

• **موسم الكساد:** فيه يقل الطلب على الخدمات السياحية يقل الطلب على الخدمات السياحية وقد ينعدم نهائياً، في هذه الحالة تلجأ معظم المنشآت السياحية إلى تخفيض الأسعار لتشجيع السياح على القدوم، يتم التركيز هنا على السياحة الداخلية.

➤ السياحة هي صناعة متداخلة ومركبة، أي أنها تشمل على العديد من الخدمات السياحية المختلفة مثل: النقل الجوي، الفنادق، محلات بيع التحف...إلخ.

¹ - سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري، قسنطينة،

2005-2006، ص 18.

² - سراب إلياس، حسن الرفاعي وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص 14.

فكل عنصر فيها يقدم منتج مستقل، والشخص الذي يقدم الخدمة في الفندق يختلف عن الشخص الذي يقدم الخدمة في متاجر بيع التحف هذا ما يتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون بين هذه الخدمات بهدف تقديم منتج سياحي متكامل يؤدي إلى اشباع حاجات السياح وإرضائهم، وأي تقصير في تقديم الخدمة من أحد الأطراف سوف تؤثر على فعالية باقي الخدمات وبالتالي يؤثر على السياحة.

- تتعرض السياحة بشكل كبير لتأثيرات القوى الخارجية أي من خارج الدولة كحدوث اضطرابات سياسية، تغييرات في أسعار العملة، تغييرات مناخية أو قيود نقدية أخرى فانخفاض سعر عملة سوف يؤدي إلى زيادة إقبال السياح عليها والعكس في حالة ارتفاعها.
- تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل، أي أن دوافع السياح ورغباتهم تختلف من مجموعة إلى أخرى باختلاف الدخل، هذا يؤدي إلى صعوبة التأثير فيهم وإقناعهم بشكل جماعي، وصعوبة توفير المنتج المطلوب لكل مجموعة على حدة حسب مستويات الدخل والأسعار.
- المغريات السياحية وعوامل الجذب من طبيعة، آثار، مناخ، تاريخ إلخ.
- لا تمكن من الحصول على عائدات بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، هذا الأخير لا يباع إلا بوجود سلع وخدمات مساعدة هي التسهيلات السياحية من مشروعات البنية الأساسية ومنشآت الإقامة، ووسائل النقل... إلخ.¹

المطلب الثالث: دوافع السياحة

يقصد بدوافع السياحة الأسباب الحقيقية التي جعلت شخص يقوم بنشاط سياحي وتكون الدوافع محددة الأنواع فنوع السياحة تابع لدوافعها ويمكن إيجاز دوافع السياحة في:²

- 1- الدوافع الدينية: تتمثل هذه الدوافع في زيارة الأماكن المقدسة كزيارة المسجد الأقصى، كذلك الكعبة المشرفة ومسجد الرسول "صلى الله عليه وسلم" في أوقات الحج والعمرة من كل سنة، ونجد بالنسبة لغير المسلمين زيارة المعابد والأديرة المختلفة عبر العالم للتعبد وزيارة الفاتيكان... إلخ.
- 2- دوافع تاريخية وثقافية وتعليمية: وترتبط هذه الدوافع ب:
 - مشاهدة المعالم التاريخية والآثار والتعرف على تاريخ الحضارات القديمة.

¹ - Yves Tinard، **le tourisme économe et management**, 2ème édition، édition international, 1994، p 05.

² - أحمد الجلال، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، الإسكندرية، 2003، ص 109.

- مشاهدة المعالم الحضارية والمشاركة في المناسبات الثقافية، كحضور المهرجانات والمعارض ومختلف المواقع الفنية.

- معرفة أخبار الساعة وما ينجر عنها من تعرف على مدى التقدم العلمي وعلى ما يدور في العالم.
- الرغبة في التعرف على نمط حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على ثقافتهم وأعمالهم وعاداتهم وتقاليدهم، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق البدوية، في معرفة كيفية العيش البسيط والتعرف على حياة الخيام.

3- الدوافع الصحية: وتكون السياحة بهدف:

- العلاج والتداوي وذلك بزيارة المنابع والحمامات المعدنية والعيون الكبرى.
- البحث عن طقس يلائم المريض كأن يبتعد عن الجو البارد بحثاً عن الجو الدافئ أو العكس.
- البحث عن الراحة النفسية والتمتع بالهواء النقي والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين.

4- دوافع عرقية: وتشتمل على:

- زيارة الأقارب والأصدقاء لتجديد الروابط الأسرية.
- زيارة البلد الأم إن كان السائح يعيش في غير بلده الأصلي.
- الرغبة في زيارة أماكن سبق أن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت انطباعاتاً لديهم.

5- دوافع رياضية: وتقوم هذه الدوافع على:

- المشاركة في الألعاب الأولمبية أو مشاهدتها.
- السياحة بغرض ممارسة بعض الرياضات كرياضة التزلج على الجليد أو على الماء.
- مشاهدة المباريات الرياضية.

6- دوافع اقتصادية: وتكون السياحة بسبب:

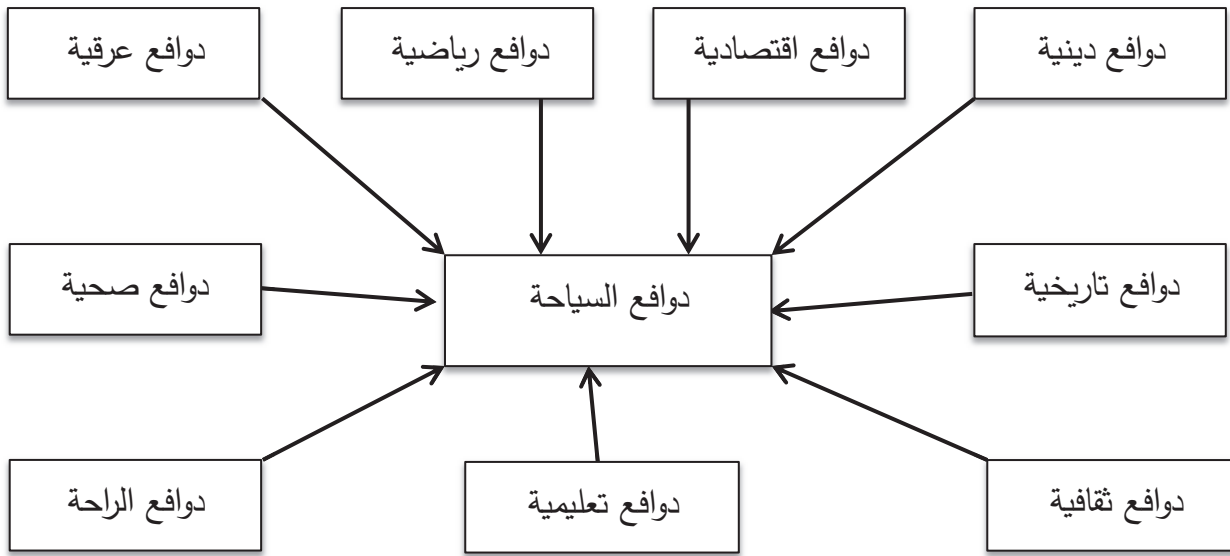
- الأعمال وعقد الصفقات التجارية، كذلك حضور الاجتماعات والمؤتمرات والندوات العلمية والملتقيات.

- في حالة انخفاض الأسعار في البلد السياحي نجد أن التدفق السياحي يزداد، وذلك بغرض التمتع بالخدمات السياحية المقدمة للسواح بأسعار زهيدة، واقتناء السلع بأقل الأثمان.

7- دوافع الراحة والاستجمام والترفيه: وتتمثل هذه الدوافع في:¹

قضاء أوقات الفراغ في الأماكن الهادئة وعلى سواحل الشواطئ والمناطق الجميلة في العالم والهروب من الجو الروتيني وصخب المدن أو الترفيه
ويمكن تلخيص دوافع السياحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): دوافع السياحة



المصدر: أحمد مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007، ص 25.

¹ - مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2010، ص ص 21-22.

المطلب الرابع: مقومات الجذب السياحي

تلعب عوامل الجذب السياحي دورا رئيسيا في توجيه السائح إلى مناطق معينة، أو قضاء الاجازات في الأقاليم بعينها، وقد تم تقسيمها إلى العوامل التالية:

أولاً- عوامل الجذب الطبيعية: وتشمل العديد من العوامل مثل الموقع الجغرافي والمناخ والبحار والعيون والجبال والأنهار والبحيرات المائية والنبات والحيوان الطبيعي، ويمكن ايجازها فيما يلي:¹

1. **الموقع الجغرافي:** للموقع الجغرافي أثره على السياحة حيث أنه كلما كان موقع منطقة الجذب

السياحي قريبا من مناطق تصدير السائحين بحيث يمكن الوصول إليه بسرعة وبتكاليف قليلة كلما كان إقبال السائحين عليه كبيرا ومن أمثلة ذلك دول جنوب أوروبا وبلاد المغرب العربي إذ تجذب إليها أعداد كبيرة من السائحين وذلك لقرب الموقع من منطقة تصدير السائحين الأولى في العالم وهي شمال وغرب أوروبا.

2. **المناخ:** ربما كان المناخ أكثر العوامل الطبيعية تأثيرا على الموارد السياحية، فالمناخ الجيد يعد أحد عوامل الجذب في أي منطقة سياحية، وعليه يمكن التخطيط للإجراءات، ومن خلال دراسة تيارات السياحة العالمية نجد أنها تتجه من أقاليم المناخ البارد والسحب الدائمة إلى الأقاليم الدافئة والشمس الدافئة.

3. **الجبال:** تمثل الأماكن الجبلية مناطق جذب سياحية لأكثر من سبب، من ذلك أنها تتمتع بجمال المناظر في حد ذاتها وما تحتويه من نباتات وحيوانات برية، كما تتمتع بمناخ صيفي جيد وذلك بتوافر أشعة الشمس ونقاء الهواء فضلا عن ارتباطها ببعض الرياضات مثل تسلق الجبال، والتزلج، والسير لمسافات طويلة، وتعد رياضة التزلج الآن أهم الرياضات التي يمارسها الأوروبيون وسكان أمريكا الشمالية على نطاق واسع في فصل الشتاء.

4. **البحار:** تلعب السواحل دورا هاما في اجتذاب السياحة الداخلية والخارجية على السواء حيث ترتبط بالسواحل العديد من الأنشطة الاجتماعية مثل: السباحة، الغطس، التجديف واليخوت والتزلج على الماء والتنزه والسير والصيد.

¹ - محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

5. **العيون المعدنية:** للعيون المعدنية دورها في الجذب السياحي ويمتد هذا الدور لأزمنة بعيدة، فكانت العيون المعدنية تستخدم في العلاج من الأمراض والاستجمام وغيرها.

ثانيا -عوامل جذب من صنع الإنسان: وتضم الآثار التاريخية، طريقة معيشة الشعوب وعاداتها وتقاليدها كما تضم هذه العناصر أيضا الصناعات التقليدية وصناعة التذكارات السياحية والمهرجانات الثقافية، وبصفة عامة يمكن تصنيف عناصر الجذب السياحي إلى العديد من التقسيمات، ويتم تصنيف عناصر الجذب السياحي تبعا للخصائص الرئيسية المميزة لكل عنصر وتبعا للدوافع والحاجات التي يشبعها هذا العنصر ومن هذه التصنيفات نجد:¹

1-عوامل الجذب التاريخية: من أهم عوامل الجذب البشرية التي تستند إليها بعض الدول في تطوير صناعة السياحة مع بعض التسهيلات المكملة الأخرى، حيث تستغل تلك الدول إرثها التاريخي كوسيلة جذب سياحي رئيسية كما هو الحال في مصر واليونان وإيطاليا وبيرو وغيرها من الدول ذات الماضي التاريخي القديم، وبعض الدول ذات البعد التاريخي المحدود مثل أستراليا تسعى إلى خلق أماكن ذات بعد تاريخي مثل المتاحف أو الأجزاء القديمة من المدن مثل سيدني القديمة التي تعكس نمط الحياة في المستوطنات الأوروبية الأولى في أوروبا.

2-عوامل الجذب الدينية: فمدينة القدس مدينة قديمة ذات مكانة دينية خاصة للديانات الثلاث، كما أن مكة والمدينة لهما أهميتهما الخاصة في الديانة الإسلامية، والفاتيكان مقر الكنيسة الكاثوليكية كل هذه الأماكن يزورها الحجاج بأعداد كبيرة.

3-تسهيلات النقل والمواصلات: يرتبط التطور في السياحة ارتباطا وثيقا بالتقدم في تكنولوجيا المواصلات ولا تصبح المواقع أكثر جذبا للسائحين طالما لا تتوفر فيها إمكانية الوصول، وبصرف النظر عما تقد من تسهيلات فالتطور المبكر لمنتجات العيون، الشواطئ ساعد في تطورها مثلا ظهور القطارات السريعة والتي توفر أكثر أمانا وراحة للمسافرين، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدت الزيادة المطردة في امتلاك السيارة إلى زيادة مماثلة وخاصة في السياحة الداخلية. إضافة إلى استخدام

¹ - نفس المرجع السابق، ص 65.

الحافلات خاصة بعد ظهور الأنواع الحديثة المجهزة بمكيفات وخدمات جيدة إضافة إلى كلفتها الاقتصادية.¹

4- تسهيلات الضيافة: مهما كانت درجة جاذبية المنطقة السياحية، فإن الإقبال عليها يصبح محدودا إذا لم تتوفر فيها التسهيلات الأساسية التي يطلبها السائح، وتضم هذه التسهيلات تسهيلات الضيافة والتي تقع عليها عبء اختيار الموقع ومدة البقاء، وتتمثل تسهيلات الضيافة في الفنادق بأنواعها المختلفة والموتيلات التي تستخدم لمواجهة الترانزيت، المخيمات، والبيوت الخاصة ومراكز المؤتمرات والاجازات ودور الشباب وغيرها من أماكن الإقامة والإطعام.

5- تسهيلات الإمداد وخدمات البنية الأساسية: إلى جانب الاستعدادات والتجهيزات السابقة فإن هناك معدلا واسعا من تسهيلات الإمداد المتمثلة في المحلات، التي توجه نشاطها للسائح بوجه الخصوص مثل محلات الأدوات الرياضية والتذكارات وبعض المجالات التي تقدم الخدمات العامة مثل الصيدليات ومحلات الطعام وبيع الملابس والبنوك والحلاقون والمراكز الطبية والتي تخدم أيضا الزبائن من السكان الأصليين،² بالإضافة إلى شركات ووكالات السفر والسياحة التي تمكن الشخص من الحصول على المعلومات والاستشارة الفنية وتنظم الترتيبات اللازمة للسفر.

وهناك أيضا خدمات البنية الأساسية وهذه الفئة على درجة عالية من الأهمية فهي تخدم جملة التسهيلات السابقة. وتمثل خدمات البنية الأساسية كل أشكال البناء التي يطلبها السكان الدائمون والسياح على حد سواء ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

- ✓ خدمات البنية الأساسية التي تمثل خطوط الاتصال بين منطقة الاستقبال والعالم الخارجي.
- ✓ خدمات البنية الأساسية التي تمثل شرايين الحركة في منطقة الاستقبال والربط بينها وبين العالم الخارجي (الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات).
- ✓ خدمات البنية الأساسية التي تدعم المطالب الرئيسية مثل الإضاءة الفندقية والطاقة والمياه والصرف الصحي ثم التخلص من النفايات.

¹ - حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2006، ص 52.

² - محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 72.

المبحث الثاني: أساسيات حول الاستثمار السياحي

يمثل الاستثمار السياحي أحد القطاعات الهامة في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلد، فهو يعد من العوامل الاقتصادية الأساسية في نمو الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات توفيراً لفرص العمل، وكذا رفع معدلات الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي

أولاً: تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي".¹

كما يعرف بأنه: "عملية اقتصادية تقوم على أسس علمية وعملية بموجبها يجري توجيه أصول (مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية) حالياً، نحو تحقيق عوائد (اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية) في المستقبل، تعويضاً عن القيمة الحالية للأصول المستثمرة ويصاحب هذه العوائد مجموعة من المخاطر".²

ويعرف أيضاً على أنه: "التعامل بالأموال من أجل الحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعويضاً عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل".³

1- نواحي تعريف الاستثمار:

أ- الاستثمار من الناحية المالية:

يمكن اعتبار الاستثمار هو:⁴

¹ - طاهر جردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص13.

² - رواج حسيبة، بولقارة أمينة، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة ولاية جيجل، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015، ص8.

³ - منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص18.

⁴ - SUAVET Thomas & THALVARD Robert، La vie économique de l'entreprise، Edition. Ouvrières (5° Edition)، Paris، 1984، p 107.

✓ رهان يتمثل في شراء الأصول المالية والمتمثلة في الأسهم والسندات، وهذا لهدف الربح ولفترات زمنية محددة.

✓ مجمل تكاليف خلال مدة متوسطة أو طويلة في أمل الحصول على إيرادات مستقبلية، وبهذا يعد الجزء المقتطع من الدخل الوطني الموجه لتكوين حاجيات لتحقيق تطور المؤسسات وتكون رأس مال جديد.

ب- الاستثمار من الناحية المحاسبية: يعرف المخطط المحاسبي الاستثمار على أن "الاستثمار يتمثل في جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة، المادية وغير المادية المكتسبة أو المحققة من طرف المؤسسة والموجهة للبقاء طويلا وعلى الشكل نفسه داخل المؤسسة، ويتم تسجيل الاستثمار في الصنف الثاني من هذا المخطط.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص الخصائص المميزة للاستثمار:²

- ✓ الاستثمار مبادلة بين الانفاق الحالي بالإيرادات والعوائد المستقبلية.
- ✓ التكلفة المبدئية للاستثمار تتمثل في المبالغ المدفوعة من أجل إنجاز المشروع والتي من خلالها يتم اقتناء أصول ودفع التكاليف اللازمة لانطلاقه.
- ✓ التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمار تتمثل في العوائد الناتجة عنه خلال فترة حياته وتتمثل في الفرق بين العوائد المحصلة والمصاريف خلال فترة زمنية.
- ✓ القيمة المتبقية من الاستثمار عند نهاية حياة المشروع الاستثماري يظهر تدفق نقدي في نهاية آخر سنة استغلال قد يستخدم لتمويل مشاريع أخرى أو يعتبر تدفقا نقديا موجبا يضاف إلى آخر تدفق نقدي للاستثمار.

✓ تمثل فترة حياة الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد عامة والمؤسسة بشكل خاص، فهو يعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وإدارة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية بحيث يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي بتحريكه للنشاط الاقتصادي وتطويره حركيا، فهو وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظيف.

¹ - حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - نفس المرجع السابق، ص 23.

أما أهميته بالنسبة للمؤسسة فتتمثل في كونه عامل أساسي للنمو من خلال رفع الإنتاجية وتحسينها ويجعل من المؤسسة علامة خاصة تحت تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يفتح سوق المنافسة في السوق التجارية مما يجعلها تنوع من منتجاتها.

ج- الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون الى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة تكون على شكل سلع وخدمات، وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية، وبالتالي فإذا كان المال عنصر انتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.¹

ثانيا: تعريف الاستثمار السياحي

حسب التعريف المستمد من المنظمة العالمية للسياحة OMT فإن الاستثمار السياحي: "هو الذي يهدف إلى تكوين رأس المال السياحي الخام، وذلك من خلال النشاطات المنتجة ل رأس المال السياحي الثابت والمتمثلة في تشييد المباني السياحية، وهياكل الاستقبال، ومراكز التسلية للاستعمال السياحي (الفنادق، القرى السياحية، السلاسل الفندقية الخ).²

كما نعني بالاستثمار السياحي "توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة، كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال المتابعين للقطاع السياحي".³

ويعرف أيضا بأنه: "عبارة عن استثمار مادي مباشر يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية، مقابل أجر محدد".⁴

¹ - طاهر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - آسيا بن عمر، مداخلة بعنوان: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار السياحي، الملتقى الوطني السابع حول "مقومات تحديات الاستثمار السياحي بالجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ - ناجي بن حسين، سعيد عمراني، مداخلة بعنوان: قراءة لوضعية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني السابع حول "مقومات تحديات الاستثمار السياحي بالجزائر"، نفس المرجع، ص 6.

⁴ - العايب سهام، إشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيل، 2012، ص 3.

فمن هذه التعاريف يمكننا استنتاج تعريف شامل للاستثمار السياحي على أنه عملية اقتصادية تتمثل في إنفاق الأموال في قطاع السياحة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق عوائد تساهم في تنمية القطاع السياحي والاقتصاد الوطني، ويشمل الاستثمار السياحي الاستثمارات المادية كالاستثمار في المنشآت السياحية، كما يشمل الاستثمارات المعنوية كالاستثمار في الموارد البشرية والخدمات السياحية. ومنه نستنتج أن للاستثمار السياحي مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي الاستثمارات الأخرى نذكر منها:

- ✓ تمثل الأموال الثابتة (الأراضي، الآلات والمعدات) نسبة مرتفعة من الأصول السياحية.
- ✓ وجود تكامل بين مشروعات واستثمارات القطاع السياحي والمشروعات الأخرى، كمشروعات البنية التحتية.
- ✓ الاستثمار السياحي مرتبط بالخطوة العامة للتنمية.
- ✓ الاستثمار السياحي يتطلب أموال ضخمة وقروض طويلة الأجل.
- ✓ مرحلة إنجاز الاستثمار السياحي تكون طويلة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.
- ✓ الاستثمار السياحي يتطلب يد مؤهلة من أجل تحقيق عوائد جيدة.
- ✓ تكون تكلفة تأسيس الاستثمار السياحي مرتفعة وهي التكاليف الاستثمارية والرأسمالية.
- ✓ الاستثمارات السياحية لا تعتمد على عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلاً، بل تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- ✓ تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ولا يمكن نقلها من مكان إلى آخر.

لهذا فإن الكثير من الدول تسعى لتشجيع الاستثمار السياحي نظراً لأهميته البالغة في تنمية اقتصاداتها من حيث:

- ✓ تحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ توسيع وظهور استثمارات جديدة.
- ✓ توفير مناصب عمل جديدة من خلال التوسع في إنشاء مشروعات جديدة.
- ✓ تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين.

- ✓ نقل التقنيات التكنولوجية من خلال السماح للشركات الدولية بالدخول في مشروعات الاستثمار السياحي يمكن من تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي.
- ✓ زيادة القيمة المضافة والناجح القومي.
- ✓ التقريب بين المستويات الاقتصادية والإقليمية.

المطلب الثاني: أنواع ومجالات الاستثمار السياحي

أولاً: أنواع الاستثمار السياحي:

إن الاستثمار في القطاع السياحي لا يختلف عن الاستثمارات في القطاعات الأخرى حيث تصنف إلى:

1-التصنيف حسب نوع الملكية: وينقسم إلى:¹

- أ- استثمار حكومي أو عام: ويتمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويمثل هذا الاستثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله إما عن طريق فائض الميزانية أو القروض.
- ت- استثمار سياحي خاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص بشكل فردي أو جماعي لحسابهم الخاص، ويحكم سلوكهم دافع الربح والمنفعة الخاصة.

2-التصنيف النوعي للاستثمار: وفق هذا المعيار يصنف الاستثمار السياحي حسب نوع الأصل محل الاستثمار كما يلي:²

- أ- الاستثمار الحقيقي: هو الاستثمار السياحي الذي يقدم على افتراض الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه إيجاد منافع إضافية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع بما يقدمه من قيمة مضافة.
- ب- الاستثمار المالي: وهو التوظيف في أصل من الأصول المالية، مثل: الأسهم، السندات، وشهادات الإيداع، وهو ما يسمى الاستثمار في الأصول المالية.
- ت- الاستثمار البشري: وهو كل استثمار يؤدي إلى زيادة قدرة أفراد على العمل كالإنفاق على الصحة والتعليم السياحي ويكون النوع بتطوير برامج التدريب والتعليم السياحي.

¹ - حواس مولود، حفصي هدى، مرجع سبق ذكره، ص3.

² - نفس المرجع السابق، ص3.

3-التصنيف حسب معيار القائم بالاستثمار :ونجد حسب هذا المعيار:

- أ - **الاستثمار المباشر:** يتم عند دخول السوق الأجنبي من خلال تسهيلات تجميع أو تصنيع موجودة في الخارج، إذ يمكن أن تكون تكاليف الإنتاج أقل من خلال العمالة أو كمورد خام أرخص، وبالمقابل يقدم هذا الاستثمار فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة وتكنولوجيا جديدة لهم.
- ب - **الاستثمار الغير مباشر:** ويتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية وهو الشكل السائد للاستثمار الأجنبي.

ثانيا-مجالات الاستثمار السياحي:

ان المجالات التي تغطيها الاستثمار السياحي متعددة ومتنوعة وهي تشمل الاستثمار في المقومات والامكانيات الرئيسية لصناعة السياحة والتي يمكن اجمالها في محورين رئيسيين هما:

1- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية:

تعرف بالخدمات السياحية، والتي يضم الاستثمار فيها الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي:¹

- أ - **مجالات الإيواء السياحي:** ويضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية والشقق والكر فانات وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية، وإن صناعة الفنادق إلى جانب أهميتها من الناحية السياحية وما تقدمه للدولة من مورد هام للنقد الأجنبي هي أيضا صناعة مهمة للقضاء على البطالة، فهي تستثمر رأس مال واسع وأيدي عاملة كثيفة، إذ تستخدم أكثر من 11 مليون عامل على نطاق العالم، ولقد كشف بحث لمنظمة الفنادق العالمية أن هناك نسبة 1.16 عامل لكل غرفة فندقية واحدة.

- ب- **مجالات اللهو وقضاء الفراغ:** وهي تضم مجالات اللهو وقضاء الفراغ، مثل الكازينوهات والمقاهي والمطاعم والمساح السياحية ومحطات الاستراحة وحمامات المياه المعدنية والعلاجية
- ث- **مجالات النقل والمواصلات:** وتشتمل استثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصفت نهرية ومحطات للزوارق النهرية، استثمارات مخصصة لإقامة الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية، واستثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية.

¹ - آسيا بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ج- **مجالات التعليم والبحث العلمي:** وتشمل الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية. السياح، إضافة إلى البعثات الدراسية والتعاقد مع المنظمات السياحية لغرض تدريب الكوادر واستضافة الخبراء السياحيين للاستفادة من خبراتهم السياحية.

ح- **مجال الإدارة السياحية التكميلية:** ويشمل إنشاء البنايات والعمارات والدوائر المتخصصة للمرافق السياحية، وصيانة هذه البنايات ومستلزمات العمل الإداري، وكافة الأجهزة والمعدات والحاسبات وشبكات اتصال ولوازم أخرى.

خ- **مجال الترويج والإعلام السياحي:** ويضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي، وكل ملخصات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية عن الدول وعن معالمها السياحية، وما يستلزم خدمة الإعلام السياحي.

د- **مجال المسح السياحي:** ويعني كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح، وما يرافقها من إنفاق آخر لنجاح الإحصاء السياحي سواء كان للمشاريع السياحية أو للسياح القادمين ولمعرفة آرائهم ودراسة مقترحاتهم.

2- الاستثمار في مجال الثروة السياحية: ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في:¹

أ- **مواقع التراث الثقافي:** تمثل موارد السياحة الثقافية التي تعرف بالثروة السياحية الثقافية جذب سياحي للكثير من السياح والزوار، وتتجسد هذه الموارد في الآتي: المواقع الأثرية، المباني والمدن والصرح التاريخية، التراث العمراني والعمارة التقليدية، المتاحف، التراث الشعبي من عادات وتقاليد وفنون وآداب...إلخ.

ب- **مواقع التراث الطبيعي:** تمثل السياحة التي تعتمد على مقومات الموارد الطبيعية واحدة من أسرع القطاعات نموًا في كثير من البلدان، ونظرًا لوجود اتجاهات تنموية يمكن الانتفاع بموارد البيئة الطبيعية مع المحافظة عليها، وتأتي أهمية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من خلال مبادئ التنمية السياحية المستدامة، ولكي تكون السياحة ملائمة لظروف المتغيرة ورشيده في استخدامها للبيئة فإن من الضروري بمكان ربط أساليب التنمية السياحية بالمعايير البيئية في إطار الاستثمار طويل الأجل.

¹ - حواس مولود، حفصي هدى، مرجع سبق ذكره، ص4.

وتتمثل موارد التراث الطبيعي في المواقع الطبوغرافية) التي تشمل الأودية والجبال والصحاري والعيون المائية)، مواقع البيئة الصناعية التي تشمل المزارع والحدائق والآبار...).

المطلب الثالث: محددات الاستثمار السياحي

يتأثر الاستثمار السياحي بعوامل تحدد نموه مستقبلا من حيث حجمه، طبيعته ومصدره التمويلي، كما أن التسهيلات الممنوحة تؤثر عليه إذ تدفع بنموه أو تؤخره، ومن هذه المحددات نذكر:

1-الموقع الجغرافي للاستثمار السياحي : حيث أن قرب البلد من الأسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية يؤدي إلى زيادة حجم التدفق السياحي، (بسبب توفير الوقت و انخفاض التكلفة) وهذا يساعد على قيام الاستثمار السياحي، و العكس في حالة البعد.

2-المقومات السياحية : حيث أن تمتع البلد بمقومات سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال

فهي تعمل على جذب السياح، تنشيط السياحة وتفعيلها، إذ لا يمكن أن تقوم السياحة بدون مواقع سياحية وبدون استثمار هذه المواقع بالشكل الذي يجعلها قابلة للاستخدام، كما تعتبر المقومات السياحية كمدخلات للاستثمار السياحي، ومن هذه المقومات: الموارد الطبيعية كالمناخ المعتدل، الشواطئ والأنهار... الخ

الموارد الثقافية والتاريخية كالأثار التاريخية، الصناعات التقليدية... الخ¹.

3-التسهيلات والحوافز المقدمة : تبحث الاستثمارات السياحية دائما عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها وهما الضمانات والحوافز شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري، فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أخرى أهمها منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار سواء كان محليا أو وافدا وكذلك توافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع، ويمكن أن نقسم هذه التسهيلات إلى نوعين هما:²

¹ - أحمد علاش، زهية قرامطية، مداخله بعنوان واقع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة البلدية، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول) ، جامعة البلدية الجزائر، يومي 24 و 25 أفريل، 2012، ص 5.

² - قاسي ياسين، مداخله بعنوان أهمية الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، الملتقى الوطني السابع حول مقومات تحديات الاستثمار السياحي بالجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أ - التسهيلات السياحية:

إن توفير الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تسترد التكلفة مقابل إيجار المنشآت، وتوفير شبكة طرق جيدة ووسائل اتصال وخدمات فعالة واستتباب الأمن وتسهيلات الإقامة وتوفر السلع الكمية والنوعية كل هذا كفيل باستيعاب المزيد من السياح والقيام بالمزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية، وتؤدي المنافسة دورا كبيرا من حيث التكلفة والسعر خاصة من المجموعات السياحية.

ب - الحوافز والإعفاءات المقدمة:

تتخذ الدولة إجراءات عديدة لدعم صناعة السياحة وهذا بتهيئة المناخ للاستثمارات الخاصة وتزويد المستثمرين بالمساعدات المالية، فتهيئة مناخ ملائم للاستثمارات السياحية يكون من خلال دراسة مجموعة قوانين الاستثمار عامة وما يخص السياحة على وجه التحديد، ووضع قانون خاص بالاستثمار السياحي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع ومرافقه وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة وخلق وإيجاد الظروف الملائمة لها وترسيخ أسباب تشجيعها والعمل على ضمان حمايتها، وهذا من خلال جمع ونشر المعلومات والدراسات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار، وإجراء اتصالات بالجهات التي ترغب في الاستثمار في البلد وتعريفها بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لها بوسائل الإعلام والنشر المختلفة وتبيان الامتيازات التي تمنح لها.

بالإضافة إلى توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمار وتوفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها والتي تنسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية السياحية ذات التنظيم الملائم وقد تكون الحوافز لنوع معين من المشاريع. وتتنوع صور المساعدات المالية التي تقدم للمستثمرين في القطاع السياحي وأهم صورها :

✓ **الإعانات:** وهي تنقسم إلى إعانات نقدية وعينية :

* **الإعانات النقدية:** وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع

جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، تعود على الدولة بالنفع الاقتصادي حيث تمثل نسبة محددة من

تكلفة المشروع الذي توافق الدولة على إقامته.

*الإعانات العينية: تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أو تأجيرها أو الانتفاع بها لأجل ما طويل دون مقابل وبشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر مخفض خلال مدة الإعانة.

✓ القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة:

تمنح هذه القروض للمستثمرين في المشاريع الهامة من خلال البنوك والمؤسسات الحكومية الخاصة، ويمنح هؤلاء فترة سماح قبل البدء في سداد أقساط القرض لمدة سنة أو ثلاثة سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع وتتراوح آجالها من 20 إلى 25 سنة.

✓ الإعفاءات الضريبية والجمركية: تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة تبلغ خمس سنوات وأحياناً

تقرر إعفاءات جزئية في السنوات التالية لمدة تتراوح بين 10 و15 سنة، أما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية.

✓ تقديم المساعدات الفنية: تكون هذه المساعدات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع

السياحية، وتدريب الإطارات العاملة في القطاع في معاهد ومدارس خاصة بهذا الغرض من أجل رفع كفاءتهم المهنية

✓ تقديم مزايا للاستثمارات الأجنبية: تقدم الدولة حوافز متنوعة، حيث توفر لها الأمان والسيولة والعائد

وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي، وإرساء عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي ووضع القوانين التي تكفل تحويل الأرباح بسهولة.

ث- وسائل تدفع بنمو الاستثمارات السياحية:

هناك وسائل أخرى تدفع الاستثمارات السياحية إلى النمو، منها:¹

✓ تخطيط سياحي علمي شامل

التخطيط هو النظر للمستقبل لتحقيق الأهداف ورسم الأساليب العلمية والعملية لبلوغها ولمحاولة التغير في الحياة الاجتماعية والتنبؤ بها ومحاولة تنظيمها والتأثير فيها، ويعرف التخطيط السياحي بأنه: "نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المنظمة التي تهدف إلى استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاحة والكامنة ولأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط

¹ - قاسي ياسين، المرجع نفسه، ص 6.

لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية عنه وهو يهدف إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب السياحيين".

توسع الحكومات أهدافها وتوجهاتها في مجال التنمية السياحية لأبعد من فوائدها الاقتصادية فإن التخطيط يصبح مهما وحيويا أكثر للنجاح في تحقيق تلك الأهداف، ونمو السياحة خلق ضغطا على الدول لاستخدام التخطيط كوسيلة لخلق مواقع ذات نوعية متميزة.

✓ الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة

إن الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة يشجع المستثمرين (سواء الأجانب أو المحليين) على القيام بالاستثمارات السياحية، مما يعمل على تطوير هذه الأخيرة، من خلال القيام بالدعاية والإشهار على مستوى وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون، الإذاعة الجرائد، مواقع التواصل الاجتماعي... الخ.

✓ التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية

لابد من تنظيم جيد وفعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وعلى حجم الحركة السياحية، ويختلف شكل هذا التنظيم من بلد لآخر قد تقوم به مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة واسعة وغالبا ما تكون تحت إشراف حكومي لمتابعتها لتحقيق التكامل بين السياحة والخطة الاقتصادية.

المبحث الثالث: مقومات الاستثمار السياحي ومحفزاته

المطلب الأول: مقومات الاستثمار السياحي

لدعم وإسناد الاستثمار السياحي يتطلب مناخ استثماري -بيئة استثمارية- ويقصد بذلك مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية ويمكن التعرض لمكونات المناخ الاستثماري كما يأتي:¹

❖ البيئة السياسية:

يقصد بالبيئة السياسية وجود نظام سياسي مستقر وكذلك موقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية، فالبعض منها يعد محددًا لاسيما إذا كانت تدخلاتها واسعة وليس لها حدود ولذلك اعتبرت دولا غير مستقرة وفيها مخاطر سياسية تواجه الاستثمارات.

❖ الاستقرار الأمني:

يحتاج المستثمر إلى بيئة آمنة ذات استقرار أمني واضح وبعبارة أخرى فان عدم الاستقرار الأمني يعد عامل دفع لهروب راس المال إلى خارج الوطن والبحث عن بيئة مستقرة، وهذا كما يحصل في العراق في الآونة الأخيرة، إذ دفع عدم الاستقرار الأمني فيها إلى هروب رؤوس الأموال والاستثمار إلى بعض الدول العربية المجاورة.

❖ البيئة الضريبية المناسبة:

بالنظر لمل تشكله التشريعات الضريبية من محدد أمام اتساع وانتشار الاستثمارات، الضريبة قد تشكل نسبة مرتفعة يتم حسمها من التدفقات النقدية المتوقعة من المشروعات الاقتصادية المقترحة، فإن البيئة الضريبية المناسبة هي إما تشجيع هذه الاستثمارات بإعفاءات ضريبية محددة بزمان معين أو تقليل نسبة الضريبة التي تستوفي من أصحاب الاستثمارات.

¹ - حواس مولود، حفصي هدى، مرجع سبق ذكره، ص 5.

❖ البيئة الاقتصادية:

ويعني ذلك البيئة الاقتصادية هي وجود اقتصاد مستقر لا توجد فيه مشكلات اقتصادية كانهماض الإنتاج وارتفاع التكاليف وزيادة الطلب دون وجود إنتاج مقابل هذا الطلب أو وجود إنتاج عرض أو زيادة العرض دون وجود طلب... الخ، من مشكلات غير محسومة، وجود مثل هذه المشكلات يخلق أمام المستثمر بيئة غير آمنة اقتصاديا.

❖ وجود مدخرات:

المدخرات هي ما يفيض عن حاجة المستهلك أو هو تنازله عن استهلاك آني أملا في الحصول على عائد جيد عن استثمار مدخراته في المستقبل ويحتاج ذلك إلى دعم وإسناد من السياسة المالية للدولة بشكل عام تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر، كالسماح بالاستيراد لتلبية احتياجات ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح أو تصدير ما ينتج إلى الأسواق التي يراها المستثمر وأية تسهيلات مالية ومصرفية.

❖ البيئة القانونية:

وجود تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالسماح بالاستيراد لتلبية احتياجات ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح أو تصدير ما ينتج إلى الأسواق التي يراها المستثمر وأية تسهيلات مالية ومصرفية.

❖ الأسواق المالية:

الأسواق المالية هي الموقع التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية سواء كانت هذه الأوراق أسهم أو سندات أو أوراق تجارية تصدرها كبرى الشركات الصناعية وهي على عدة أنواع منها أولية يتم التعامل فيها بالأوراق الصادرة لأول مرة وثانوية يتم التعامل فيها بالأوراق المالية التي صدرت في الماضي ولا زالت قائمة، وتحتاج الأسواق المالية التي تكون مناسبة للاستثمار المحلي أو الأجنبي أن تتوفر لها كل مقومات السوق المالية لتسهيل للمستثمر تحقيق غاياته ومتطلباته.

المطلب الثاني: محفزات الاستثمار السياحي

تحظى السياحة في دول العالم باهتمام الحكومات سواء لجذب المزيد من السياح أو توفير فرص عمل للأفراد، وقد تضمنت قوانين تحفيز الاستثمار المتعاقبة نصوصاً صريحة لتشجيع الاستثمار في مجالات السياحة، كذلك فإن الحكومة توفر حوافز أخرى جذابة للمستثمرين في مجالات السياحة والفندقة من خلال توفير الأراضي في المناطق الساحلية للبلاد بأسعار مغرية ناهيك عن الخدمات في المرافق العامة التي تمثل حافزاً إيجابياً، ولا شك أن مثل هذه الحوافز تمثل عبأً على ميزانية الدولة لكنها عامل مشجع للاستثمار، ومن هذه الحوافز:¹

❖ **الإعفاءات الضريبية والجمركية:** تقدم بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة معينة وأحياناً إعفاءات جزئية للسنوات الأولى للمشروع، من جهة أخرى تقرر بعض الدول النامية إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات من المعدات اللازمة لإنشاء أو تجهيز المنشآت السياحية والفندقية.

❖ **الإعانات:** وتتمثل في الإعانات النقدية التي تقدمها الحكومة إلى المستثمرين السياحيين في المناطق التي تستهدف تنميتها سياحياً، وتكون هذه الإعانات في شكل نسبة من التكاليف الاستثمارية، وقد تكون إعانات عينية وتتمثل هذه الإعانات في الأراضي لإقامة المشروعات عليها وتتخذ عدة أشكال، فقد تكون في شكل تقديم الأرض دون مقابل أو بسعر منخفض أو تكون في شكل حق انتفاع لمدة معينة وبشروط معينة.

❖ **المساعدات الفنية:** تقوم بعض الحكومات بتقديم المساعدات الفنية إلى مستثمري القطاع الخاص من خلال مساعدتهم في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السياحية، وتدريب العاملين في المعاهد الخاصة ومراكز التدريب المهنية.

❖ **تقديم مزايا للاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي.** من خلال توفير المناخ المناسبة لإرساء قواعد الاستقرار الاقتصادي والسياحي وحماية رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ - آسيا بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار السياحي

هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على الاستثمار السياحي وتحد من اقبال القطاع الخاص واندفاعه إلى الاستثمار في مواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده، وفي مجال الخدمات والتسهيلات والتجهيزات السياحية وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:¹

- ✓ الافتقار إلى التخطيط السياحي السليم، وعدم تهيئة المواقع الثقافية والطبيعية وتطويرها.
- ✓ عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي، وقوانين وتحفيزات للاستثمار في هذا المجال الذي يوصف بطول مدة الاستثمار، وطول مدته يعرضه للعديد من تقلبات البيئة المحيطة به.
- ✓ عدم وجود وعي لرجال الأعمال خاصة المحليين للربحية الناتجة عن الاستثمار في هذا القطاع.
- ✓ قلة الشركات المتخصصة في الاستثمار في القطاع السياحي خاصة في الدول النامية، ومشكلة العقار السياحي وعدم توضيح مناطق التوسع السياحي للعديد من المناطق.
- ✓ عدم قناعة العديد من الحكومات بأهمية القطاع السياحي في دفع عملية التنمية لكل القطاعات.
- ✓ تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار، وبالتالي انخفاض الأرباح.
- ✓ عدم توفير دراسات كافية وخبراء في هذا المجال، وهم الذين على عاتقهم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، كل هذا يدفع المستثمرين إلى عدم الاندفاع في هذا القطاع.
- ✓ ارتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان غير المستقرة.
- ✓ نقص العمالة المؤهلة في هذا القطاع مما يجعل المستثمرين يرون بأن تأهيل العامل وتدريبه يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي تقل الأرباح.
- ✓ صعوبات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وتهرب البنوك من تمويلها لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة نسبياً مقارنة بالاستثمارات الأخرى.

¹ - آسيا بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

بالإضافة إلى معوقات أخرى نذكر منها ما يلي:¹

- ✓ عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقاً أساسياً أمام تقدم الاستثمار السياحي، ويجعله ضعيفاً محمياً وغير قادر على منافسة السياحة في أماكن أخرى.
- ✓ النقص في الموارد المالية لدى المستثمرين المحميين بسبب ضآلة المداخل، ومشاكل التمويل المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي.
- ✓ تأشيرات الدخول إلى الدولة والتي تشكل عراقيل عديدة أمام النشاط السياحي.
- ✓ ارتفاع ضريبة الدخول وعدم توفر خطوط نقل جوية جديدة، مؤهلة وبأسعار تنافسية يعيق الاستثمار السياحي.
- ✓ عدم تحديث الفنادق وأماكن الإقامة المتوفرة، بالإضافة إلى عدم إدخال خدمات جديدة وتجهيزات أخرى مكتملة للسياحة.
- ✓ فوضى العقار بصفة عامة ومشكل العقار السياحي بصفة خاصة، بالإضافة إلى التعدي على مناطق التوسع السياحي.
- ✓ عدم وجود ضمانات كافية للتمويل، ارتفاع أسعار الفائدة، عدم وجود برامج تمويل متخصصة، بالإضافة إلى عدم فعالية الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري.
- ✓ الضرائب المرتفعة والمتعددة مثلاً: عبئ ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع، بالإضافة إلى الغموض في القوانين الضريبية.
- ✓ نقص الموارد البشرية المؤهلة لمعمل في مجال السياحة، ونقص برامج التكوين والتدريب والتعميم هذه الموارد.
- ✓ عدم تحسين البنية التحتية أو انعدامها.
- ✓ تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغيرات في القوانين، بالإضافة إلى الفساد في تطبيق القوانين.
- ✓ عدم توفر خطة سياحية مرجعية، بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق وتؤخر الاستثمار، حيث أن كل مستثمر يتردد لعدم وضوح الرؤية عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- ✓ صعوبة وتعدد الإجراءات بما فيها إجراءات التسجيل والحصول على ترخيص لإقامة المشروع الاستثماري.

¹ - روابح حسيبة، بولقراة أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

خلاصة الفصل:

لاحظنا من خلال هذا الفصل أن السياحة ظاهرة معروفة منذ القدم مرتبطة بحياة الإنسان منذ ظهور الحياة، وأخذت تتطور بشكل سريع نتيجة التطور الصناعي والتكنولوجي الحاصل في الوسائل المساعدة عليها وخاصة النقل بمختلف أنواعه.

وأصبحت السياحة في الوقت الحاضر ضرورية للإنسان من أجل الترفيه عن النفس من المتاعب اليومية التي يعيشها باستمرار، وباتت محل اهتمام من جانب الباحثين والمتخصصين في قضايا التنمية والتسويق، ولهذا فإن مفاهيمها النظرية تعددت من تعاريف مختلفة وأهداف وأبعاد... الخ. وللسياحة أهمية بارزة في الاقتصاد الوطني لما تحدثه من فائض في الميزان المدفوعات ناتج عن مداخيلها من العملات الصعبة، كما تساهم أيضا في التنمية الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

- تحقق التنمية السياحية فرصا للتشغيل.
- تقوم بجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية لما تحققه من عائد سريع.
- تعتبر وعاءا ضريبيا بما يترتب على النشاط السياحي من جباية ورسوم وغيرها.
- تعمل على زيادة إجمالي الإنتاج الوطني لما تحدثه من آثار على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني المرتبطة بها.

ويعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ومن أنواعه: الاستثمار في منشآت الإقامة والترفيه، الاستثمار في النقل السياحي الاستثمار في الموارد البشرية... الخ. وتوجد عدة عوامل تؤثر على الاستثمار السياحي فإما أن تشكل عائقا أمامه أو تدفعه للنمو منها الموقع الجغرافي، التسهيلات والتحفيزات والقوانين السائدة، التخطيط والترويج السياحي، الاستقرار السياسي... الخ.

الفصل الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل المقومات السياحية والتحفيزات التشريعية

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر.

المبحث الثاني: مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في ظل التحفيزات الممنوحة.

تمهيد:

يمثل الاستثمار السياحي عنصرا حيويا وفاعلا في تحقيق عملية التنمية لأي بلد؛ حيث أن أي زيادة في حجم الاستثمار سوف تؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة ومن ثم تدفق حجم المجاميع السياحية إلى الأقاليم وتعني بذلك الزيادة في حجم العوائد السياحية والزيادة في مستوى الأرباح التي تؤدي بدور ها إلى تطوير نوع وحجم الخدمات السياحية من هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية لأي بلد.

و قد صنفت الجزائر من قبل المنظمة العالمية للسياحة من بين عشر دول الأجل من حيث الموارد السياحية في العالم، ورغم اعترافها بأن المنتج السياحي والمتمثل في المرافق السياحية من فنادق ومنتجعات ومراكز تسوق مازالت متواضعة إلا أن الجزائر بإمكانها سد هذا النقص بفضل فتح المجال أمام الاستثمار في القطاع السياحي وسواء كان استثمار محلي خاص أو أجنبي وهو الشيء الذي من شأنه ان يجعل الجزائر مقصدا سياحيا مهما في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لذا تعمل الجزائر على إجراء تغييرات في القطاع السياحي، ويمثل الاستثمار الأداة الفعالة لتحريك القطاع من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد المشاريع القائمة في مجال الإيواء، الإطعام، النقل، التسلية والترفيه وغيرها من الخدمات التي تؤدي إلى النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإمكانيات السياحية للجزائر وكذا مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري وأثرها على التشغيل والناتج الوطني الخام، كذلك سنستعرض التسهيلات والتحفيزات التي قدمتها الدولة للاستثمار في القطاع السياحي، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر.

المبحث الثاني: مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في ظل التحفيزات الممنوحة.

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي مساحة، بها أربعة معالم جغرافية رئيسية متمثلة في القسم الشمالي حيث السواحل المطلّة على البحر المتوسط، إضافة إلى مرتفعات الأطلس، ثم الهضاب الداخلية، والصحراء الشاسعة التي تمتد حتى بلدان الجوار الجنوبي وتتمتع بموارد سياحية متعددة منها الطبيعية، التاريخية، الثقافية، الحضارية نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة والتي تجعل منها وجهة سياحية رائدة.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والجغرافية للسياحة الجزائرية

أولاً: الموقع والحدود: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزاً محورياً في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي والمميزات الاجتماعية والثقافية.

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أمريكا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرًا حيويًا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ويحدها من الجنوب مالي و النيجر¹.

تقع الجزائر بين خطي 19 و 37 من خط العرض الشمالي، وبين 09 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي، إذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي ب 1900 كلم، وامتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1644 كلم على خط الساحل، و 1800 كلم على خط تندوف غدامس².

ثانياً: المقومات الطبيعية:

أ- الشريط الساحلي: بفضل واجهتها البحرية الممتدة على طول 1644 كلم، تعتبر الجزائر شرفة حقيقية على البحر الأبيض المتوسط و تزخر بثروات تتنوع من منطقة إلى أخرى، ساحلها عبارة عن خلجان وشواطئ قبالة البحر، انطلاقاً من ميناء القالة بالقرب من الحدود الشرقية للوطن في شكل تتابع للمفاتن الطبيعية المدعمة بجمال أضفت عليها رونقا فريدا، ولعل ما ساهم في الحفاظ على هذه المعالم

¹- كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص 218.

²- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص111.

الطبيعية الرائعة هو الطبيعة الجبلية و الصخرية لهذا الساحل من خلال المنحدرات الجبلية والصخور المتجذرة في عمق البحر، فالشريط الساحلي الجزائري من أروع المناظر الطبيعية في العالم، من خلال ما ترسمه المرتفعات الجبلية التي قد يصل علوها إلى 1000 متر، كما أنها تفضل الشاطئ عن الكورنيش الذي تشكله الطرق الساحلية.

ولقد عرف هذا الساحل في مرحلة ما بعد الاستقلال عدة تطورات، تمثلت في إنجاز منتجعات سياحية وفندقية في بعض الولايات الساحلية مثل تيبازة، وهران، العاصمة وعنابة والتي انصهرت ضمن هذه الطبيعة الخلابة، فالجزائر وجهة متميزة عبر البحر الأبيض من القالة شرقا إلى الغزوات غربا، ومن أهم الولايات السياحية الساحلية في الجزائر:¹

• **الجزائر:** الجزائر البيضاء، البهجة، المحروسة تسميات متعددة لواحدة من أجمل عواصم الحوض المتوسط، تحتضنها الجهة الغربية لواحد من أجمل الخلجان في العالم، من الجزائر الشاطئ إلى عين طاية، تسترجع الجزائر سواحلها من خلال إنشاء مرافق عصرية وموثوقة، مما يتيح لها توفير 70 شاطئاً أو يزيد أين يمكن لمتعة السباحة أن تقترن بالراحة والترفيه، وعلى الشاطئ الأزرق تتعاقب المناظر الشاملة المطلّة على البحر و الحقول المكسوة بأشجار الصنوبر الحلبي و أشجار الفلين، ناهيك عن نادي الصنوبر الذي يضم فندقاً دولياً، أو التنزه على متن حصان بالمنطقة الرطبة في مزفران، أو حتى بالمركب السياحي لزرالدة الذي يلقي استحساناً كبيراً.

• **بجاية:** مدينة متوسطة عبارة عن محطة للفنيين قديماً، عاصمة الدولة الحمادية خلال القرن العاشر كانت مركز إشعاع ثقافي ينافس تلمسان، والقيروان في تونس، هي اليوم مدينة كبيرة حافظت على خصوصية المدينة الصغيرة، وقد جعل كرم سكانها منها مدينة مفتوحة على العالم.

• **تيبازة:** على بعد 50 كلم من العاصمة توجد مدينة تيبازة، وتعني هذه المدينة المتأنقة " الممر " إلى جانب موقعها إلى جانب موقعها الأثري الروماني المصنف ضمن التراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو، هذا الموقع الذي يسمع بتزاوج لرائع بين الجبل والغابة والبحر، وهذا ما يشهد عليه المركبان السياحيان الرائعان، الأول هو القرية السياحية لتيبازة و التي تعد واحدة من أجمل منجزات المهندس

¹ - نبيل ملوك، أمال حابس، مداخلة بعنوان: مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياحة تحت عنوان: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول" نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة"، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016، ص ص 4-5،

بويون (Pouillon)، المنجزة في ظل خليج صغير، أما الثاني فهو تيبازة متايريس، والذي صممه أيضا هذا المهندس عند مخرج المدينة الشرقي، ويندرج فيه 40 شاليه في مدرجات إلى غاية شاطئ متايريس.

• **عناية:** هي بمثابة بوابة مفتوحة على البحر، بها كنيسة أوغسطينوس التي تشهد على الماضي العريق، ستسحرك دون أدنى شك، أولا لقرب السكان من البحر، يهوى العنابيون السباحة في شاطئ رزقي، الذي لا يبعد إلا 5 دقائق عن قلب المدينة، كيلومترات قليلة نحو الشرق وستجد نفسك في الخلجان المتميزة لسرايدي وأدوغ وشطايبي، هذه الأخيرة التي صنفت من ضمن أروع الخلجان في العالم رفقة ريو دو جانيرو ونابولي.

• **الطارف:** تعد ولاية الطارف أول ولاية ساحلية إذا ما انطلقنا من الجهة الشرقية للشريط الساحلي للجزائر، توجد بها مدينة القالة في أقصى الشرق، بالمحاذاة لمياه البحر الفيروزية والمرجانية، موقع يستوجب الاستكشاف سواء تعلق الأمر بالشاطئ المتعرج، أو بحضيرتها المترتبة على مساحة 75000 هكتار حيث تزدهر عدة نوعيات محمية ونباتات نادرة، إضافة إلى مختلف موانئ الصيد الجميلة مثل: تونيزا وبرولوك.

• **مستغانم:** تمثل هذه المدينة الساحلية المدخل إلى المنطقة الغربية، مزگران والتي أطلقت تسميتها على خزفيات ملونة تغمر كل الشواطئ، ولاية مستغانم من بين الولايات التي تمتلك شريط ساحلي يمتد لأكثر من 124 كلم، يتوزع على 10 بلديات ساحلية ضمن 05 دوائر، مما يسمح لها بالتطلع لأخذ مكانتها كوجهة سياحية ساحلية هامة من خلال الحركية المتميزة التي تعرفها خلال موسم الاصطياف.

• **تلمسان:** ولاية ساحلية غربية، يبلغ طول شريطها الساحلي 73 كلم، ويضم حوالي 25 شاطئ، من أهم شواطئها مرسى بن مهدي مسيردة 1 ومسيردة 2، عين عجروود ببلدية مرسى بن مهدي، شاطئ بيدر ببلدية مسيردة الفوارة، إضافة إلى كل من شاطئ تا فوست ببلدية هنين وأولاد بن عايد ببلدية سوق الثلاثاء.

• إلى جانب الولايات الساحلية السابقة الذكر تضم الجزائر سبعة ولايات ساحلية أخرى مرتبة من الشرق إلى الغرب كالآتي: سكيكدة، جيجل، تيزي وزو، بومرداس، الشلف، وهران، وأخيرا عين تيموشنت، وما تترخر به كل ولاية من طابع يميزها عن ولاية أخرى فالجزائر وجهة متميزة عبر البحر الأبيض وتمثل مجتمع للأصالة والتراث والحضارات المختلفة.

ب - المناطق الجبلية: تتمثل خاصة في الأطلس التلي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب، وهي بذلك تمثل فرصة لازدهار السياحة الاستكشافية، مثل مرتفعات الشريعة والتي يبلغ ارتفاعها 1510م فهي تسمح للسياح بممارسة رياضة الترحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل التي أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية بالبويرة و تشكل بذاتها حدائق طبيعية، سلسلة جبال الونشريس بتيسمسيلت، سلسلة جبال الأوراس وقمة الشيليا بباتنة، حيث تتميز هذه السلاسل الجبلية بالسياحة الايكولوجية، بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي الذي يتميز بمناخ مختلف عن سابقه وحتى من حيث المناظر و النباتات.

• **الأطلس البلدي:** يضم عدة قمم يتجاوز علوها 1600 متر، تعد رئة المنطقة، تعج بمواقع سياحية جميلة، على رأسها الشريعة حيث الحظيرة الوطنية، تتعرج الطريق إلى غاية على 1550 متر، عند القمة تم انجاز محطة صغيرة يمكن الوصول إليها عبر وسيلتين: عبر الطريق (30 دقيقة) أو بواسطة النقل الهوائي (التفريك) التي تسمح لك بالتمتع بالمنظر الجميل.

ت - المناخ في الجزائر: يمتاز المناخ في الجزائر بالتنوع والاختلاف حسب اختلاف المناطق فيما يلي أهمها:

• **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** ينحصر هذا النوع من المناخ في شمال البلاد وكذا شرقها وغربها وجزء من بلاد القبائل من ناحية جرجرة، ويصل من جهة الجنوب إلى شمال قالمة، باتنة، سوق أهراس ومن الغرب حتى تلمسان، ومن أهم نباتات هذه المناطق أشجار البلوط والفلين والصنوبر ... الخ.

• **المناخ المتوسطي شبه رطب:** من جنوب التل القسنطيني وجبال الببيان والجزء الشرقي من الظهرة إلى البليدة، وصولا إلى المدية وتنس غربا، ومن أشهر نباتات هذه المناطق غابات البلوط الأخضر.

• **النوع شبه الجاف:** يمتاز بالحرارة المعتدلة طول فصول السنة، ماعدا فصل الصيف الذي تكون فيه الحرارة مرتفعة، ويتواجد ببعض المناطق مثل بسكرة، تقرت، بوسعادة ... الخ، كما أن هذه المناطق يتواجد بها مساحات محلية ورملية ذات فائدة علاجية وخاصة في فصل الربيع والصيف.

• **المناخ الصحراوي:** يمتاز باعتدال الحرارة نهارا خلال كافة فصول السنة ما عدا فصل الصيف تكون فيه الحرارة مرتفعة جدا، ومن بين مناطق هذا المناخ تيميمون التي يتواجد بها غروب شمس رائع، وتمنراست التي تمتاز بتغير لون رمالها بين الفترة والأخرى، كما توجد بها أعشاب طبية مختلفة ذات فائدة علاجية كبيرة وكذلك اليزي وبشار، أدرار وغيرها.

رابعاً-الحمامات المعدنية:

هناك العديد من الحمامات والمحطات المعدنية موزعة عبر أنحاء الوطن، حيث بينت إحدى الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز أغلبها في الشمال، والتي تتميز بخصائص علاجية مؤكدة، كما سمحت التحاليل الفيزيائية بتحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية، إذ توجد أربع أنماط للمنابع وهي:¹

- منابع ذات حرارة منخفضة.
- منابع ذات حرارة متوسطة.
- منابع ذات حرارة مرتفعة.
- منابع ذات فائدة علاجية.

كما صنف حسب طبيعتها الكيميائية إلى:

- 185 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية محلية.
- 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

تتموقع الحمامات في الجزء الشمالي من الوطن وتمتد إلى مشارف الجنوب الكبير، وتختلف خصوصياتها من موقع لآخر، مما يمثل خريطة كاملة ومتنوعة من المزايا العلاجية التي تتيحها هذه المياه، فالزائر يجد الراحة والشفاء بكل من حمام بوغرارة والشقير بتلمسان وبوحجر بعين تموشنت ودباغ بقالمة والصالحين في كل من بسكرة وخنشلة وبوحنيفية في معسكر وإضافة إلى كل من حمام ريغة بعين الدفلى وحمام ربي بسعيدة، حمام ملوان بالبليدة، قرقور وحمام السخنة بولاية سطيف وحمام التلاغمة بولاية ميلة و العديد من المنابع الحموية الأخرى موزعة عبر التراب الوطني، كما أن الكثير منها لا يزال على حالته الأولية، أما العلاج بمياه البحر هو ميدان حديث النشأة، ويعد مركز سيدي فرج مرجعا في هذا المجال إضافة إلى بعض الاستثمارات الخاصة التي بادر إليها أصحاب المشاريع الاستثمارية.

¹- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة SDAT2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2013.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية والحضارية

تحتل الجزائر في سياق مرحلة ما قبل التاريخ مكانة رائدة وهو رأي الأخصائيين بشأن الثراء المعماري والثقافي، ولا يزال التاريخ الأزلي للجزائر يثير الاندهاش والاعجاب كلما غاص الباحث في أسرارها، ومن أهم المواقع في الجزائر المصنفة كتراث عالمي من منظمة اليونسكو ما يلي:¹

✓ **قلعة بني حماد (المسيلة):** صُنفت سنة 1981، تم تشييدها خلال القرن الحادي عشر 1008 من طرف حماد، حيث وقع اختياره على موقع قلعة بني طويل، الموجودة في جنوب جبل معديد، شمال شرق المسيلة، كانت عاصمة لدولة لها دور بارز ومؤثر في تاريخ المغرب العربي، على غرار الفاطميين، ليتخذ بعدها الزيريون القيروان مقرا لهم، مما أدى إلى تعرضهم للعديد من الهجمات من الغرب، من طرف الزناتة المواليون للخليفة في قرطبة.

✓ **الطاسيلي ناجر:** صُنفت عام 1982، هي عبارة عن هضبة حجرية تقع في الجزء الشرقي للسلسلة الجبلية الصحراوية الوسطى، أخذت شكل قوس، يتراوح ارتفاعها بين 1500 و1800م، مائلة نحو الشمال والشرق، حيث أن الأخدود الطاسيلي يفصله عن سلسلة الهقار هذه المنطقة الدنيا المعروفة بالعروق، وأشهرها عرق آدمير بفضل ثراء وتنوع تكوينها الجيولوجي ونقوشها الصخرية، أصبح موقع التاسيلي تراثا عالميا منذ سنة 1982 قبل أن يصبح منذ نوفمبر 1986 محمية حيوية للكائنات الحية.

✓ **جميلة:** جميلة كويكل (CUICUL) القديمة على بعد 50 كم من مدينة ستيفيس سطيف حاليا تحتوي على أجمل المعالم الأثرية القديمة أسسها الإمبراطور الروماني نرفا Nerva في عامي 96 و 98 م توسعت إثرها المدينة في القرنين الثاني والرابع حسب مخطط هندسي مدروس من حمامات، حدائق، متاحف...²

✓ **تيمقاد (باتنة):** صُنفت عام 1982، تعد إحدى أكبر المستعمرات الرومانية في عهدها، تحدّت هي الأخرى الزمن، المدينة العتيقة التي تنصب أطلالها على بعد 35 كلم شرقي باتنة، شيدها الإمبراطور تراجان سنة 100 من الميلاد على نحو مدينة روما إكراما لشقيقته، وميزتها المعمارية تكمن في أنها شيدت على شكل مربعات منسقة، تمتد على مساحة شاسعة جعلتها جديرة بتسمية

¹ - نبيل ملوك، آمال حابس، مرجع سبق ذكره، ص ص 7 - 8.

² - الديوان الوطني للسياحة، من المعالم الرومانية بالجزائر، ص3، من الموقع: 14:26 2017/03/24 www.ont-dz.org

بومباي نوميديا، تتميز بمعالم ضخمة كالمنتدى، المكتبة والمدرج (4000 مقعد) إضافة إلى الأقواس الكبيرة الشبيهة بقوس تراجان وغيرها من المعالم.

✓ **تيازة: صنف هي الأخرى عام 1982**، زائر هذه المدينة بصدد فتح كتاب التاريخ، حيث سيكتشف آثارا بارزة حصيلة جهود ألفية لرجال روضوا الطبيعة، وهو ما أطلق عليه ابن خلدون الحضارة من خلال آثارها، طبيعتها، ونورها، إضافة إلى اكتشاف الحياة اليومية في مدينة قديمة من خلال التجوال عبر شوارعها، انطلاقها من مسرحها ليصل إلى الساحة الفخمة للمنتدى أو إلى أروقة مساكن الأرسقراطيين، كما يتواجد بها العديد من المعابد، المحلات، الكنائس، الحمامات فتيازة عبارة عن متحف صغير و جميل، يتواجد في قلب حظيرة أثرية رائعة تتربع على 44 هكتار.

✓ **وادي مزاب (غرداية):** غرداية هي عاصمة وادي مزاب، وصفها يقتضي وصف الوادي كله الذي صنفه اليونسكو من التراث العالمي عام 1982 و ذلك للقيمة المعمارية الفريدة للبنات بوليس، التي تمثل تجمع خمسة مدن شيدت قبل عدة قرون بالإضافة إلى واحات النخيل التي تحظى بعناية فائقة، والتي تسقى وفقا لنظام بارع و هو الفقارة الذي يؤدي إلى توزيع المياه توزيعا عادلا، يزخر وادي مزاب بعدد كبير من المواقع السياحية مثل القصور العتيقة، المساجد المتواضعة وأيضا ساحات السوق حيث الجدران المغطاة بالكامل بزراب تقليدية و هذا ما يخلق فسيفساء من الألوان و الأشكال الهندسية الخاصة بالمزابيين.

✓ **القصبة (الجزائر):** زيادة على تاريخها الممتد على 3 آلاف سنة، كانت مستقرا دائما للسكان الأصليين الذين أضفوا على منازلهم تصميمات محلية يستجيب لطريقة عيشهم في هذه الأحياء، صنف عام 1992 كموقع تراثي عالمي، كما أنها تمثل معلم وطني، تم صقل وتطوير الهوية الجزائرية خلال فترة الاستعمار وكانت من أهم معاقل الروح الوطنية، تتميز القصبة بأبعاد ثلاثة فنية، ثقافية، سياسية، الأمر الذي أكسبها أهمية وطنية كبيرة.

✓ إلى جانب هذه المواقع والمعالم التاريخية، تعتبر صحراء الجزائر من أثنى محميات التنوع البيئي، بل تكاد تنفرد بهذا الطابع، إذ أنها تشكل الإطار الأنسب للسياحة البيئية بمواقعها الشهيرة مثل الهقار في منطقة تمنراست، وهي عبارة عن هضبة مستديرة قطرها يفوق 130 كلم بارتفاع يصل إلى 2000 متر، بها أعلى قمة في الجزائر هي قمة تاهات أتاكور والتي يبلغ علوها 2908 متر فوق سطح البحر.

✓ **الصناعات اليدوية التقليدية:** الصناعة التقليدية في الجزائر تقليد أزلي يكشف عن فن يمزج بين المهارات و يخص عدة قطاعات مثل النسيج، الحلي، الفخار، صناعة الخشب و النحاسيات، تستعمل هذه الصناعات موادا عديدة مثل: الخشب، الصوف، الجلد، الطين، المرجان، المعادن (ذهب، فضة، نحاس)، الصناعة التقليدية في الجزائر تمنح مثالا رائعا من التناغم و التناسق رغم تأثير ثقافات أخرى، خاصة الرومانية و البيزنطية، العربية الإسلامية، التركية و الفرنسية ... هذه التأثيرات تتجلى خاصة في استعمال بعض التقنيات، كالنقطة و استعمال السلاسل.

المطلب الثالث: المقومات المادية

بالإضافة إلى المقومات الطبيعية والحضارية والتاريخية، توجد المقومات المادية التي تعتبر ذو أهمية كبيرة، وذلك من خلال توفير طاقة فندقية بمختلف تصنيفاتها، والبنية التحتية كالطرق والموانئ والمطارات، مما يسهل تحرك السياح وتحسين الخدمات، تملك الجزائر بنى قاعدية هامة تتمثل فيما يلي:¹

أولا-النقل: وتتمثل أهم الشبكات في:

أ. **شبكة الطرقات:** تملك الجزائر أكثر من 104 ألف كلم (25%) وطنية تزداد كثافتها في الشمال أكثر من الجنوب، 38100 كم (37 %) طرق ترابية صالحة للسير والحركة والباقي دون نوعية متوسطة، كما تربط الجزائر مع دول الساحل طريق عابر للصحراء يسمى طريق الوحدة الإفريقية على مسافة 2344 كم لتسهيل الوصول إلى موانئ الجزائر، كما أنشئت الطريق السيار شرق غرب والذي يربط حدودها مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن والذي يبلغ مسافة 1216 كم.

ب. **شبكة السكك الحديدية:** تربط شبكة السكة الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها وتصل خطوطها من مناطق استخراج المواد الأولية وصولا إلى للمدن الصناعية والموانئ، وتعد من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية والتي يبلغ طولها 4573 كم منها 323 كم خطوط مكهربة وتغطي 17 % من النقل البري.

ج. **النقل الجوي:** نظرا لشساعة المساحة وبعد المسافات بين جهات الجزائر واتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية خاصة، ويتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ وإيرباص وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع، كما يوجد 55 مطار منها 12 مطار دولي والباقي داخلي جهوي أو خاص أبرزها مطار هواري بومدين ومطار وهران.

¹ - حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 110.

د. النقل البحري: يتم النقل البحري عبر 17 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية سكيكدة بينما ميناء الجزائر العاصمة، ووهران وعنابة موانئ متعددة النشاطات كما يتضمن الأسطول البحري 74 سفينة بحرية منها 5 ناقلات بترول، 9 ناقلات الغاز السائل، 7 لنقل المواد الكيميائية و 3 لنقل الأفراد والبضائع.

ثانياً-الاتصالات: أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولية إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، بالإضافة إلى التعامل موبيليس فقد تعززت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد وهما المتعامل المصري أوراسكوم تليكوم تحت اسم " جيزي " والقطري كيوتيل تحت اسم " نجمة " ما أدى إلى زيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف.

المبحث الثاني: مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري

تعتبر السياحة في الجزائر من القطاعات الواعدة وذلك لما تملكه من مقومات حضارية، طبيعية وثقافية وذلك على امتداد المساحة الشاسعة للجزائر التي تمثل تنوع مناخ القارة الإفريقية بكاملها، وهوما يتطلب من الدولة توفير طاقات إيوائية متنوعة كما ونوعا وكذلك وضع هيئات ومؤسسات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد وللرفع من أداء هذا القطاع في خلق الآلاف من مناصب الشغل وتمويل خزانة الدولة بملايين الدولارات من العملة الصعبة.

المطلب الأول: تطور طاقات الإيواء

الجدول رقم (01): تطور طاقات الايواء حسب تصنيف الفنادق

السنوات / التصنيف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
*5	13	13	13	13	13	13	13		08	08
*4	23	54	54	53	57	39	64		05	06

40	38		60	77	152	142	145	145	76	*3
51	51		74	72	148	160	157	115	69	*2
173	71		58	58	101	99	97	97	57	*1
957	901		915	893	680	680	674	670	867	*0
1182	1174		1184	1152	1151	1147	1140	1134	1105	المجموع

المصدر: المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2017/03/28 12:30 <http://www.mtta.gov.dz/>

من خلال الجدول نلاحظ أن الحاضرة الفندقية بالجزائر لم تتطور بالشكل المأمول حيث أنها في سنة 2005 بلغ عدد الفنادق 1105 فندق بكل فئاتها ووصل عددها سنة 2014 إلى 1182 أي تطورت بقدر 79 فندق أي بنسبة 6.7%، كما نلاحظ نقص كبير في الفنادق المصنفة من فئة 5 نجوم فعدها لم يتطور بل انخفض خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (02): تطور عدد الأسرة حسب تصنيف الفنادق

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
4242	4242		4948	4948	5455	5455	5455	5455	4590	*5
1800	1600		3750	3560	3950	3743	3743	3743	3383	*4
6103	5775		13180	13090	11700	11601	11225	11225	14807	*3
5098	5098		8070	8070	6044	5843	5843	5843	5800	*2

11689	11689		3804	3804	2378	2378	2378	2378	2315	*1
70673	70400		58985	58905	56856	56856	56356	56225	53000	*0
99605	98804		92737	92377	83895	84869	85000	84869	83895	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية 13:10 2017/03/28 <http://www.mtta.gov.dz>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تأخر كبير في إنجاز الفنادق الفخمة ذات 5 و 4 نجوم فلم يكن هناك تطور كبير في عدد الأسرة حيث انخفض عدد الأسرة بالنسبة للفنادق المصنفة 5 نجوم من 4590 سرير سنة 2005 إلى 4242 سرير سنة 2014 وكذلك الحال بالنسبة للفنادق المصنفة 4 نجوم حيث انخفض العدد من 3383 سنة 2005 إلى 1800 سنة 2014 في حين يبقى عدد الأسرة في ارتفاع بالنسبة للفنادق الغير مصنفة حتى ذات 3 نجوم وبذلك محققة ارتفاع ضعيف في إجمالي عدد الأسرة التي تمتلكها الحاضرة الفندقية الوطنية.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام

الوحدة (مليون دولار) جدول رقم (03): إيرادات القطاع السياحي في الجزائر

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	184	220	219	323	330	246	209	217	367	347

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، نوفمبر 2015، بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة،

<https://www.wttc.org.2016>

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات السياحية متذبذبة وضعيفة مقارنة مع الإمكانيات السياحية المتاحة فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (2005-2014) 237.8 مليون دولار وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحية بنحو 5.44% عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

جدول رقم (04): مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام (نسبة مئوية)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الوطني الخام	3.9	3.3	3.2	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، نوفمبر 2015، بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة،
<https://www.wttc.org.2016>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي لم يتعدى 3.9% خلال الفترة (2005-2015) وهي نسبة ضئيلة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي سنة 2005 ب 3.9% وسنة 2009 ب 3.7% ثم عادت للانخفاض في الفترة (2010-2012) بنسبة قدره بحوالي 3.3% ويرجع هذا الضعف إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى التركيز على قطاع المحروقات وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التشغيل

جدول رقم (05): تطور عدد مناصب التشغيل في القطاع السياحي بالجزائر (الوحدة ألف)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مناصب مباشرة	258.9	239	225.4	227.7	269.2	254.1	266.6	292.2	321.4	305.9	327.3
إجمالي العاملين	528	576.3	546.2	515	593.2	539.4	535.4	583	634.5	604.4	628.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، نوفمبر 2015، بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2016.
<https://www.wttc.org>

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب العمل، حتى وإن كانت موسمية، وفي الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة، والحد من تنامي نسبة البطالة.

وتشير الإحصاءات المتعلقة بالتشغيل في هذا القطاع إلى نمو معتبر في عدد مناصب العمل التي وفرها هذا القطاع، حيث تطور عدد العاملين المباشرين في القطاع من 258900 منصب إلى 327300 منصب مباشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2015 ، أما بالنسبة للعدد الإجمالي للعاملين في القطاع السياحي فتطور من 528000 ليصل إلى 628300 عامل، في نفس الفترة، ولكن هذه الأرقام تبقى بعيدة عن الإمكانات والموارد السياحية المتاحة في الجزائر بسبب مراكز الإيواء الغير مصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب الشغل فيها ضعيفة عكس الفنادق الفخمة ذات 5 و 4 نجوم والتي تحتاج إلى يد عاملة كبيرة ومؤهلة.

المطلب الرابع: المؤسسات ذات العلاقة بالسياحة

حتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابد من توفر وتواجد هيئات ومؤسسات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد وتتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على النهوض بالقطاع السياحي الجزائري ونذكر منها:¹

أولا-وزارة السياحة والصناعات التقليدية:

تعتبر وزارة السياحة والصناعات التقليدية أعلى سلطة في القطاع السياحي الجزائري، وتعد الرأس المدبر والمخطط لتنمية القطاع السياحي في الجزائر.

التعريف والنشأة

تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63/474 المؤرخ في

20/12/1963، وأوكلت إليها المهام التالية:

-التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته.

- تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة.

-انجاز المخططات التنموية السياحية.

¹ - عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص154.

وتتكون وزارة السياحة والصناعات التقليدية من عدة مديريات فرعية وهي:

- المديرية العامة للسياحة.
- المديرية العامة للصناعات التقليدية.
- مديرية الدراسات والتخطيط والاحصائيات.
- مديرية التكوين وتنمية الموارد البشرية.
- مديرية الاتصال والتعاون.
- مديرية التنظيم والشؤون القانونية.
- مديرية الإدارة العامة والوسائل.

ثانيا -الديوان الوطني للسياحة(ONT) :

يعتبر الديوان الوطني للسياحة من المؤسسات التي تساهم في تنشيط السياحة الجزائرية، وبالتالي سوف نتطرق إلى هذه المؤسسة السياحية من خلال ما يلي:

أ - التعريف والنشأة:

أنشأ الديوان الوطني للسياحة بمرسوم تنفيذي رقم 88/214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة و تنظيمه ، و المعدل و المتمم بالمرسوم تنفيذي رقم 409/90 المؤرخ في 05 جمادي الثانية عام 1411 الموافق لي 22 ديسمبر سنة 1990، والمعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 92/402 مؤرخ في 05 جمادي الأول عام 1413 الموافق لي 31 أكتوبر سنة 1992، و يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يعد أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لتصور و تحقيق ترقية السياحة و دراسة السوق و العلاقات العامة.

ب - مهامه:

بعد إنشاء وزارة السياحة ونتيجة التطورات الهائلة التي حدثت على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي، تم إعادة تعديله بموجب مرسوم تنفيذي تحت رقم 92-402 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام

1413 هـ الموافق ل 31 أكتوبر 1992، تضمن هذا المرسوم تنظيم الديوان وتحديد مهامه المتمثلة فيما يلي:

يلي:

- ✓ اقتراح وتحديد محاور تنمية القطاع السياحي في الأمدن المتوسط والطويل.
- ✓ إنجاز دراسات عامة متعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي أو تكليف من يقوم بإنجازها.
- ✓ جمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالسياحة والقيام بتحليلها وتقييم أداء القطاع ونتائجه.
- ✓ يقوم بتنسيق ومتابعة كل مشروع استثمار سياحي أجنبي في الجزائر وكل شكل آخر من أشكال تدخل المتعهدين الأجانب في القطاع.
- ✓ توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة ويشجعها بتدابير خاصة في إطار التشريع المعمول به.
- ✓ يقوم ببحوث ودراسات للسوق السياحية من أجل فهم كل حركاتها سواء أكانت داخلية أو خارجية.
- ✓ يشارك في ترويج السياحة ويتابع الأعمال المبذولة في هذا المجال من خلال المشاركة في التظاهرات الدولية، ويمثل الجزائر في اجتماعات المنظمات الجهوية، العربية والدولية المتخصصة.
- ✓ يحدد المعايير التقنية والمعايير الخاصة بالتسيير الفندقي والسياحي ويضبط قواعد ممارسة المهن السياحية.
- ✓ يضع أسس ترتيب المؤسسات الفندقية والسياحية ويسهر على تطبيقها.

ثالثا-الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT):²

تم إنشاء الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998، تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ماليا، وتعد الأداة الرئيسية المتخصصة والمسؤولة عن التسيير، التنمية، الحفاظ والاستغلال العقلاني للعقار السياحي وعليه فهي العامل الأساسي المكلف بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية المستدامة.

مهام الوكالة:

- تسهر على الحماية والحفاظ على مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- ترقية وترويج مناطق ومواقع التوسع السياحي.

¹ - سعاد صديقي، مرجع سابق، ص118.

² - <http://www.andt-dz.org>. 2017/04/19 11:40

- الحرص على توفير وإنشاء المرافق العمومية.
- تطبيق حق الشفعة على كل عقار متواجد داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- تنجز كل العمليات المرتبطة بموضوعها سواء كانت مالية، تجارية أو صناعية والمتعلقة بالعقار.
- تطوير التبادلات مع المؤسسات والمنظمات المرتبطة بمجال نشاطها.
- تنشئ ملحقات طبقا للتشريع الساري المفعول.
- مرافقة إدارة السياحة في تصور وإنجاز استراتيجية التنمية السياحية.
- الحرس على احترام القوانين المتعلقة بالسياحة ومخططات التهيئة السياحية والعمرانية داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي بهدف حمايتها وتطويرها.
- إنشاء وتحسين ملف وطني للمنشآت القاعدية السياحية.
- إنشاء وإدارة وتطوير بنك للمعلومات خاص بالعقار السياحي.
- وضع دفتر شروط خاص بكل مناطق ومواقع التوسع السياحية.
- تهيئة الأراضي المعتمدة والتي تخدم الاستثمار السياحي.
- تحديد مناطق ومواقع التوسع السياحية جديدة وإعطاءها المكانة التي تليق بها.

رابعا- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET):¹

المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 24 شوال 1418 و الموافق ل 21 فيفري 1998 في، شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ، توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتقوم لمهام الآتية:

- تنشيط و ترقية و تأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة و التهيئة و العمرانية .

مهامها:

- تسهر الوكالة على حماية مناطق التوسع السياحي و الحفاظ عليها.
- القيام بالدراسات و التهيئة المخصصة للنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية.

¹-عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص192.

- تساهم في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع مع المؤسسات المعنية.
- تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي و تطويرها.
- تكلف الوكالة باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية و تقوم بدراسات التهيئة الضرورية .
- الدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية و تنميتها.
- مراقبة و متابعة المنشآت السياحية، المرافق الفندقية و المياه المعدنية و معاينتها.

خامسا-مديريات السياحة:¹

- إذا كانت المؤسسات السياحية الوطنية تلعب دورها السياحي على المستوى الوطني، فإن المديريات السياحية لها دور هام على المستوى المحلي، إذ تتركز هذه المديريات السياحية على مستوى كل ولاية لتسهيل وتنشيط السياحة المحلية، وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي، وهي المسؤولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، ومحاولة مراقبة ومتابعة المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون وتعمل كذلك على :
- تحسيس الجمعيات و الدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال موسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية.
- تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية للولاية .
- عقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة ،والذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات و الانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع أفضل.
- توزيع مطويات و أقراص مضغوطة إخبارية للتعريف بالقدرات السياحية للولاية.
- إبداء الرأي حول إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياحي.
- إقامة تظاهرات فلكلورية لإبراز التقاليد و الفنون الشعبية المميزة .
- ويمكن تقسيم مهام مديريات السياحة إلى مجالين، المجال الأول مهامها في المجال السياحي، والمجال الثاني مهامها في مجال الصناعة التقليدية.

أ-في مجال السياحة: تكلف مديريات السياحة في المجال السياحي بما يلي:

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالانشغالات السياحية.

¹ - نفس المرجع السابق، ص193.

- تنفيذ برامج و تدابير ترقية و تطوير النشاطات السياحية و الحمامات المعدنية و تقويم نتائجها.
- جمع و تحليل و تزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية و المعطيات الإحصائية .
- المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية .
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم و العمران، و تامين مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي و متابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية .
- السهر على مطابقة النشاطات السياحية و تطبيق القواعد و مقاييس الجودة في هذا المجال .
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية.
- السهر على تلبية حاجيات المواطنين و تطلعات السواح في مجال الراحة و الاستجمام و الترفيه .
- ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز و التسيير في جانبه السياحي .
- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار و ترقية وجودة النشاطات السياحية.

ب-في مجال الصناعة التقليدية

- تقوم مديريات السياحة في مجال الصناعة التقليدية بالمهام التالية :
- إعداد مخطط عمل سنوي و متعدد يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية .
 - المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية .
 - المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية و المحافظة عليه ورد الاعتبار له
 - السهر على تطبيق و احترام القوانين و التنظيمات و المقاييس و النماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج.
 - المبادرة بالتحقيقات و الدراسات ذات الطابع التقني و الاقتصادي و الاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية.
 - جمع المعلومات و المعطيات و الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية و ضمان توزيعها .
 - تدعيم أعمال المنظمات و التجمعات المهنية ، و الجمعيات و الفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية و تنشيطه .
- كما تتمتع مديريات السياحة على المستوى المحلي بصلاحيات هامة، تجعلها قادرة على تشجيع السياحة المحلية والنهوض بها، خاصة في الولايات السياحية، سواء كانت ساحلية أو صحراوية، وبالتالي يمكن

لمديريات السياحة المساهمة بصفة مهمة في تطوير السياحة الجزائرية، إذا قامت بالأدوار الموكلة إليها على أحسن وجه.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في ظل التحفيزات الممنوحة

يشير واقع الاقتصاد الجزائري إلى أن القطاع السياحي في الجزائر عرف عدة مشاريع تنموية استراتيجية لاسيما خلال الفترة الأخيرة تتمثل في مختلف الاستثمارات والمشاريع التي برمجتها الدولة في هذا القطاع ودمجه من ضمن قطاعات الاقتصادية الهامة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث سعت الدولة الجزائرية من أجل خلق مناخ استثماري من شأنه تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال منح تحفيزات تشريعية ترفع جاذبية هذا القطاع للاستثمارات.

المطلب الأول: القاعدة الهيكلية للاستثمار السياحي في الجزائر

أولا- مناطق التوسع السياحي:

يشمل الوعاء العقاري السياحي في الجزائر على 205 منطقة توسع سياحي ذات مساحة اجمالية تقدر ب 53199.64 هكتار موزعة على التراب الوطني توزيعا جغرافيا، احتلت فيه المناطق السياحية حصة الأسد ب 160 منطقة توسع، بمساحة قدرت ب 37006.60 هكتار أي ما يعادل نسبة 70% من المساحة الاجمالية لمناطق التوسع السياحي، تليها في المرتبة الثانية المناطق الصحراوية ب 23 منطقة بمساحة قدرت ب 9728.20 هكتار بنسبة تقدر ب 18% من المساحة الاجمالية، وأخيرا مناطق الهضاب العليا بنسبة تقدر ب 12% بمساحة 646483 هكتار ممثلة ل 22 منطقة، إذ أن أغلب هذه العقارات المفتوحة للاستثمار السياحي خصصت لمختلف الهياكل و المنشآت ذات الصلة بالقطاع السياحي كالفنادق، نزل الطريق، قرى العطل، الإقامة السياحية، الشاليهات، البيوت السياحية المفروشة، المخيمات السياحية، محطات الراحة وغيرها من المرافق و الجدول الموالي يبين مناطق التوسع السياحي في الجزائر.

الجدول رقم (06): مناطق التوسع السياحي في الجزائر

الولاية	عدد المناطق	المساحة (هكتار)
تلمسان	09	649.05
عين تيموشنت	10	1973.00
وهران	09	1727.00
مستغانم	16	4738.80
الشلف	10	1691.50
تيزابزة	22	1950.00
الجزائر	13	2737.75
بومرداس	11	4738.00
تيزي وزوو	08	1973.00
بجاية	14	1254.50
جيجل	19	4233.00
سكيكدة	09	2082.00
عنابة	05	2436.00
الطارف	05	5085.00
المجموع 1	160	37254.60
عين الدفلى	01	40.64
سعيدة	04	966.30

400.00	01	سطيف
67.00	03	مسيلة
2085.89	04	باتنة
327.70	01	خنشلة
147.00	04	الجلفة
33.80	01	البيض
2396.50	03	النعامة
6464.83	22	المجموع 2
272.27	05	بسكرة
67.00	01	الوادي
72.00	04	ورقلة
226.00	03	غرداية
149.00	02	بشار
786.27	15	المجموع 3
273.92	05	أدرار
68.00	02	تمنراست
8600.00	01	إيليزي
8941.92	08	المجموع 4
53447.62	205	المجموع

المصدر: نبيل ملوك، آمال حابس، مرجع سبق ذكره، ص15.

على ضوء معطيات الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر اعتمدت خلال السنوات الأخيرة سياسة المخططات التنموية منها ما هو موجه للقطاع السياحي، حيث شمل هذا القطاع عدة مشاريع متعلقة بمناطق التوسع السياحي موزعة عبر التراب الوطني إلى مناطق ساحلية، مناطق الهضاب العليا، مناطق الجنوب والجنوب الكبير.

وتقسم مناطق التوسع السياحي في الجزائر كما يلي:

أ. تقسيمات مناطق التوسع السياحي لاعتبارات جغرافية وطبيعية:¹

➤ **مناطق التوسع السياحي في المناطق الساحلية:** تحتوي الجزائر على 14 ولاية ساحلية من أصل 48 ولاية، على طول شريط ساحلي يزيد عن 1600 كلم من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا، حيث حظيت هذه الولايات ب 160 منطقة توسع بمساحة تقدر ب 37254.5 هكتار، احتلت فيها ولاية الطارف المرتبة الأولى بمساحة 5085 هكتار ل 5 مناطق توسع، تليها كل من بومرداس و مستغانم ب 11 و 16 منطقة توسع على التوالي، كما استفادت الجزائر العاصمة من مساحة 2737.75 هكتار ل 13 منطقة توسع، لتكون ولاية تلمسان في آخر الترتيب بمساحة قدرت ب 649.05 هكتار متعلقة ب 9 مناطق توسع، حيث أن كل هذه الهكتارات خصصت لمختلف الهياكل المتعلقة بالاستثمار في القطاع السياحي، من فنادق، مركبات سياحية، مدن للألعاب، مطاعم ذات جودة، وغيرها من المقومات المادية والخدماتية للجذب السياحي.

➤ **مناطق التوسع السياحي المتواجدة في الجنوب والجنوب الكبير:** تعتبر صحراء الجزائر من أثنى محميات التنوع السياحي بمواقعها الشهيرة، حيث تحتوي الجزائر على 8 ولايات صحراوية، على بوابتها بسكرة إضافة إلى الوادي، ورقلة، غرداية و بشار مصنفة كمناطق جنوبية وسطى، وصولا إلى أقصى الجنوب متمثلا في كل من أدرار، تمنراست و إيليزي، حيث احتلت ثاني مساحة لمناطق التوسع عبر الوطن، قدرت هذه المساحة ب 8941.92 هكتار شاملة ل 8 مناطق أي ما يعادل نسبة 18.28% من إجمالي مناطق التوسع، وهذا راجع لأهمية السياحة الصحراوية و زيادة الطلب عليها خاصة من طرف الأجانب، لاحتوائها على العديد من المواقع الجذابة على غرار أجمل لحظة غروب في العالم التي تتفرد بها هبة الأسكرام بولاية تمنراست.

¹ - نبيل ملوك، آمال حابس، مرجع سابق، ص16.

➤ **مناطق التوسع السياحي المتواجدة في الهضاب العليا:** تتمثل مناطق الهضاب العليا في 9 ولايات، ممثلة ل 22 منطقة، استفادت هي الأخرى بمساحات خصصت للتوسع السياحي قدرت مساحتها ب 6464.83 هكتار أي ما يقارب 12.15% من المساحة الاجمالية لمناطق التوسع، حيث احتلت الصدارة ولاية النعامة بمساحة 2396.50 هكتار ل 3 مناطق توسع، تليها باتنة ب 2085.89 هكتار، إذ أن مشاريع التوسع السياحي موجهة للاستثمار في مختلف المجالات المتعلقة بالقطاع السياحي، كل منطقة حسب طابعها الجغرافي ومقوماتها السياحية.

ب. تقسيمات مناطق التوسع السياحي لاعتبارات أخرى:¹

➤ **مناطق التوسع السياحي ذات الطابع الحموي والصحي:** نظرا لما تزخر به الجزائر من ثروات ومقومات طبيعية ذات طابع علاجي وصحي، كان لزاما عليها إنشاء مختلف الهياكل الاستثمارية للترويج لهذا النوع من المنتجات السياحية، ومحاولة جذب أكبر عدد ممكن من السياح، حيث خصصت مؤخرا مساحة 3750 هكتار تمس 17 منطقة ممثلة ل 13 ولاية كمناطق للتوسع السياحي متعلقة بالطابع الحموي لهذه المناطق، أي ما يعادل نسبة 7.04%، سعيا منها إلى جذب أكبر عدد ممكن من السياح خلال السنوات القليلة القادمة.

➤ **مناطق التوسع السياحي ذات الطابع الثقافي والتاريخي:** تعد الجزائر من البلدان القليلة التي لا تزال تحافظ على تراثها الثقافي والتاريخي، من خلال إحيائها لمختلف الآثار التاريخية التي لا تزال تترين بها مختلف المناطق عبر القطر الجزائري على غرار تيمقاد، جميلة، تيبازة، عنابة وغيرها من المدن الأثرية، ولهذه الأسباب خصصت لإحياء هذا التراث العريق مساحات للتوسع قدرت ب 2199 هكتار موزعة عبر 9 مناطق ل 6 ولايات ممثلة نسبة 4.13% من إجمالي مناطق التوسع، مفادها إنجاز مشاريع استثمارية تنموية تدعم الجذب السياحي، لإحياء التراث السياحي و الحضاري الذي عرفته الجزائر عبر العصور و الحضارات المختلفة التي مرت بها.

➤ **مناطق التوسع السياحي ذات الطابع الجبلي والطبيعي:** رغم أن الجزائر تتواجد بها أعلى القمم والمرتفعات الجبلية ذات المناظر الخلابة على غرار مرتفعات الشريعة بالبليدة، جبال القبائل العريقة وغيرها من المرتفعات، إلا أن هذا الطابع السياحي لم يحظى بمساحات وفيرة للتوسع السياحي، حيث تكاد تنعدم نسبة الاستثمار في مناطق هذا الطابع السياحي، وقدرت بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 1.65% من

¹ - نفس المرجع، ص17.

إجمالي مناطق التوسع السياحي ما يعادل مساحة 881.3 هكتار شاملة لـ 3 مناطق عن ولايتين لا أكثر.

المطلب الثاني: التحفيزات التشريعية الممنوحة للاستثمار السياحي

من أجل تشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية السياحية، قامت سلطات الدولة بتقديم بعض الامتيازات التحفيزات، لتسهيل مختلف الإجراءات على المستثمرين وتحفيزهم، ومن أهم المزايا التي وردت فيما يلي:

➤ الامتيازات الممنوحة وفق قانون الاستثمار 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993: ¹

- النظام العام الذي يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق الحرة والنوعية.
- النظام النوعي الذي يخص المناطق التي أعطيت لها الأولوية في التنمية.
- النظام الخاص بالجنوب الكبير ويشمل الولايات (أدرار، إيزي، تمنراست، تندوف).
- النظام الخاص بالطرف الثاني من الجنوب ويشمل الولايات (بشار، غرداية، النعامة، ورقلة واد سوف، بسكرة، الجلفة).
- نظام الاتفاقيات ويخص الاستثمارات العامة والاستراتيجية.

والجدول التالي يوضح الامتيازات الممنوحة للاستثمارات السياحية.

الجدول رقم (07): الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي حسب قانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 93.

الجنوب الكبير	الطوق الثاني في الجنوب	المناطق الخاصة	النظام العام	امتيازات النظام
03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	المساعدات على الانجاز
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	حقوق التسجيل

¹ - عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 81.

حقوق التسجيل لعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	%0.5	%0.5	%0.5	%0.5
الرسم العقاري	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
TVA	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	%3	%03	%03	%03
أشغال المنشآت القاعدية	لا شيء	تكفل كلي أو جزئي	تخفيض %10	تكفل جزئي أو كلي
التنازل عن الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض ال 50%	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
التخفيض على نسبة العوائد	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة، 1994، ص15.

www.mta.gov.dz

هذا وقد منح قانون 12-93 مجموعة من الضمانات للمستثمرين هي¹:

- مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب.

- ضمانات التحويل والتنازل لرأس مال المستثمر الناجم عنه.

¹ - نفس المرجع، ص82.

-اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة التراجع المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.

➤ الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاء فيه ما يلي:¹

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز في الاستثمار بين القطاع العام والخاص.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وقد حددت مهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتمثلة في:
- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التنظيم المعمول به.
- نتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء من كل الالتزامات التي تعهدوا بها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

➤ الامتيازات الممنوحة للاستثمار في إطار القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003

والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة المستدامة: من هذه الامتيازات نجد:²

- تطبيق معدل الضريبة على أرباح الشركات 19% عوض 25% .
- يطبق على رقم الأعمال للنشاطات السياحية الرسم على النشاط المهني 2% .
- تخضع النشاطات السياحية المنصوص عليها في قانون الرسم على القيمة المضافة 7% .
- تخضع عقود زيادة رأس المال للشركات السياحية لرسم 0.5% ، عندما تكون الأرباح والمؤنات

¹ - سعاد صديقي، مداخلة بعنوان: واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني السابع تحت عنوان: مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، مرجع سابق، ص 6.

² - عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الدمجة في رأس المال لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات.

- تخضع عقود تكوين الشركات السياحية لحق التسجيل بنسبة 0.5%، على المبلغ الإجمالي للأماكن المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج.

➤ القانون رقم 16 - 09 والمؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق ل 3 أوت 2016

والمتعلق بترقية الاستثمار تضمن ما يلي:¹

أ. المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة: طبقا لأحكام المادة 13 من القانون السابق ذكره، فإنه تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من الآتي:

✓ بعنوان مرحلة الإنجاز:

- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقسيمها من قبل الدولة.

- تقدم تحفيزات للوصول إلى العقار السياحي عن طريق حق الامتياز من أجل الاستثمار وتخفيف الإجراءات الخاصة بذلك، وتمثلت هذه التحفيزات في:

- تخفيض الرسم الإيجاري السنوي المحدد من طرف مصالح أملك الدولة المختصة إقليمياً، ما يوافق 33/1 من القيمة السوقية للأرض المتنازل عليها، حيث حدد هذا التخفيض كالاتي:

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية، بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) لفترة خمسة عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة من قبل الدولة.

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) لفترة خمسة عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

¹ - نبيل ملوك، أمال حابس، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

• 90% خلال فترة إنجاز الاستثمار والتي يمكن أن تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات.

• 50% خلال فترة الاستغلال والتي يمكن أن تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات.

✓ **بغنوان مرحلة الاستغلال:** طبقا لأحكام المادة 14 من قانون ترقية الاستثمار فإنه تمنح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايين دينار (5.000.000.000 دج)، للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

ب. **المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:** طبقا لأحكام المادة 17 من قانون ترقية الاستثمار فإنه: "تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، حيث تبرم الوكالة هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، وتتضمن هذه المزايا الاستثنائية ما يلي:

- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح، بغنوان مرحلة الإنجاز، للمدة المتفق عليها.

- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح الإعفاءات أو التخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ولمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.

- يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة في هذه المادة (المادة 17)، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلفين بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير، حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم.

المطلب الثالث: حوصلة الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015

الجدول رقم (08): حجم الاستثمارات في القطاع السياحي (الوحدة (مليار دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمارات في القطاع السياحي	1.640	1.840	2.260	2.080	1.770	1.554	1.664	1.774	1.814	1.881	1.6089

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، نوفمبر 2015، بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2016.
<https://www.wttc.org>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر مازال ضعيفا، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لم تتجاوز 3 مليار دولار، حيث قدرت تكلفة الاستثمارات في القطاع السياحي سنة 2005 ب 1.640 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2007 لتصل إلى 2.260 مليار دولار وهي أعلى تكلفة تسجلها الاستثمارات السياحية خلال هذه الفترة، لتعود للانخفاض في السنوات التي تلتها نتيجة اهتمام الدولة بالاستثمار في قطاعات أخرى، حيث قدرت سنة 2015 ب 1.6089 مليار دولار وهي تبقى ضعيفة مقارنة بالاستثمارات الأخرى وهو ما يعكس نقص الاهتمام بالاستثمار في القطاع السياحي.

جدول رقم (09): وضعية المشاريع السياحية في الجزائر في نهاية 2014

سنة 2013				سنة 2014			
مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة (مليار دج)	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة (مليار دج)
377	51570	28083	173.893	385	54884	25526	190.344
مشروع في طور							

الإنتاج								
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	23.58	104	9123	379	27.70
مشاريع غير منطقة	219	17263	8093	65.42	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	21	1793	576	2.56	76	6377	2971	30.38
المجموع	746	84643	43602	265.451	861	104244	45300	342.26

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية 2017/04/11 15:18

<http://www.matta.gov.dz>

يظهر الجدول أعلاه حالة المشاريع الاستثمارية السياحية في نهاية سنة 2014، حيث نلاحظ أنه في سنة 2013 كانت الجزائر تحصي 746 مشروعا سياحيا بتكلفة تزيد عن 265 مليار دينار مع طاقة استيعابية تقدر ب 84643 سرير من شأنها خلق 43602 منصب شغل، علما أن هناك 377 استثمار سياحي في طور الانجاز ستدعم الحضيرة الوطنية بحوالي 51 ألف سرير إضافي، مع تسجيل عدم انطلاق 219 مشروعا بسبب تعقيدات بيروقراطية على المستوى المحلي مع السلطات الولائية كتأخر تسليم رخص البناء، و 129 مشروعا متوقفا لدواع تتعلق بعجز أصحابها عن الحصول على التمويل الكافي لإتمامها، بينما بلغ عدد المشاريع المستلمة 21 مشروعا، ونلاحظ تطور المشاريع المنجزة في 2014 بزيادة 115 مشروع، وقد تم توفير 1698 منصب عمل جديد، وزيادة عدد الأسرة ب 19601 سرير.

المشاريع السياحية خلال الفترة 2008-2016

حسب وزارة السياحة والصناعات التقليدية قدر عدد المشاريع في هذه الفترة والتي حصلت على موافقة من الوزارة ب 1560 مشروع بطاقة استقبال قدرت ب 20139 سرير، كما بلغت الكلفة التقديرية لإنجازها 747 مليار دينار جزائري، حيث ترتب على هذه المشاريع إحداث 81000 منصب شغل و يوجد

ضمن هذه المشاريع 126 مشروع استثماري مكتمل، من بينهم 79 مشروع منتهي الأشغال وفي طور التجهيز، أما فيما يخص المشاريع الاستثمارية طور الإنجاز فقد قدر عددها بـ 550 مشروع بطاقة استقبال لأكثر من 77000 سرير، في حين أن المشاريع الموافق عليها و لكنها غير منطلقة قدرت بـ 762 مشروع يستوعب طاقة استقبال قدرت بـ 98000 سرير و يرجع سبب عدم الانطلاق في هذه المشاريع إلى انتظار تمويل أو الرخصة البناء، و نظرا لإجراءات التسوية العقارية و نقص التمويل فقد تم توقيف 122 مشروع من إجمالي المشاريع الاستثمارية الموجهة إلى قطاع السياحة خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل نستخلص أن الجزائر تمتلك الكثير من المقومات والمؤهلات الطبيعية، الثقافية، التاريخية التي تؤهلها لبناء وجهة سياحية منافسة في السوق السياحية الدولية قادرة على جذب السياح ورؤوس الأموال سواء المحليين أو الأجانب، وتلبية الطلب السياحي الذي أصبح يتميز اليوم بالاشتراط والتنوع.

ولقد أدركت السلطات العمومية للدولة أهمية تنمية هذا القطاع في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وخلق اقتصاد بديل للمحروقات، حيث جعلت قطاع السياحة ضمن القطاعات الخمسة ذات الأولوية والمتمثلة في الفلاحة، الصناعة، السياحة، الخدمات، اقتصاد المعرفة، لهذا الغرض عملت السلطات على سن مختلف التشريعات والقوانين، والمبادرة بمجموعة من التدابير التحفيزية من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وترقيته وتحويله إلى صناعة قائمة بذاتها محدثة لمناصب الشغل وخلاقة للثروة.

ويعد الاستثمار في أي قطاع من المؤشرات التي تبين مدى اهتمام الدولة به، وبالنظر إلى القدرات البشرية والمادية والطبيعية التي تمتلكها الدولة الجزائرية يبقى الاستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية بسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها هذا القطاع، ومن أجل الخروج من هذه الوضعية كان لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية التي تم ذكرها في هذا الفصل، كما أن الدولة قد انتهجت سياسة جديدة تمثلت في عملية الخصوصية والبحث عن الشراكة مع الدول الأجنبية وحتى العربية وفتح المجال أمامهم للاستثمار بالإضافة إلى وضع استراتيجية مستقبلية لتنمية هذه الاستثمارات السياحية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع وهذا ما يدل على زيادة الاهتمام به كقطاع استراتيجي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الأخرى.

خاتمة

من خلال هذا البحث تبين لنا أن السياحة أصبحت تشكل قطاعا مستقلا بذاته، إضافة إلى القطاعات الأخرى، كما أنها تساهم في زيادة الناتج الوطني، وتوفير فرص العمل، ولها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني لذلك فإن الاهتمام بهذا القطاع وتنميته أصبح ضرورة حتمية وذلك من خلال الاستثمار في المجال السياحي الذي يلعب دورا هاما في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية عامة والسياحية خاصة.

لذا يمكن القول ان السياحة بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة في الجزائر أصبحا ضرورة حتمية بالرغم مما تملكه الجزائر من طاقات نفطية الا انه وللنهوض بالاقتصاد الوطني يجب عليها الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي، زراعي وسياحي) حيث يعتبر القطاع السياحي موردا إضافيا نظرا لما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية وسياحية يمكن ان تجعلها وجهة سياحية بامتياز إذا استغلت كما يجب.

كما يعتبر الاستثمار السياحي من الركائز المهمة في تنمية الاقتصاد الوطني لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات سياحية فهو أحد البدائل المهمة لقطاع المحروقات وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة، وتهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بجوانب مهمة للاستثمار السياحي كمفهومه وأهميته الاقتصادية وكذا الأطر القانونية والتشريعية المنظمة والمحفزة له في الجزائر ومكانته في الاقتصاد الجزائري.

اختبار الفرضيات: يمكن الحكم على فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: تزخر الجزائر بمقومات سياحية كبيرة تؤهلها لتكون قطبا سياحيا في منطقة البحر المتوسط.

الجزائر تمتلك إمكانيات سياحية متنوعة، فهي تحتل المرتبة الأولى افريقيا من حيث المساحة، حيث تقسم الى أربعة مناطق جغرافية رئيسية متمثلة في المنطقة الشمالية حيث السواحل المطلة على البحر المتوسط، إضافة إلى مرتفعات الأطلس، ثم منطقة الهضاب الداخلية، ومنطقة الصحراء الشاسعة كما ان الجزائر تتمتع بموارد سياحية، تاريخية، ثقافية، وحضرية، بالإضافة الى المنشآت القاعدية التي تتمثل في شبكة الطرق ، المطارات ، الموانئ ومراكز الاستقبال المتمثلة في الحظيرة الفندقية التي مازالت تعاني من نقص كبير في عدد الفنادق وهذا ما يعكس عدم استغلال هذه الإمكانيات بشكل جيد ومدرّوس، وعليه يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية: لا توجد تحفيزات تشريعية كافية لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر.

فيما يخص هذه الفرضية فهي صحيحة إلى حد ما وذلك لأن الاستثمارات السياحية في الجزائر لم تصل للمستوى المطلوب بسبب عدم توافق الاستثمارات السياحية والتحفيزات والتسهيلات التشريعية الممنوحة الأمر الذي يعكس قلة هذه الاستثمارات.

الفرضية الثالثة: لا تتماشى للاستثمارات السياحية المنجزة مع المقومات السياحية والتحفيزات التشريعية الممنوحة.

هذه الفرضية صحيحة لأنه من خلال هذه الدراسة تبينا لنا ان الاستثمارات السياحية المنجزة قليلة مقارنة بالإمكانات السياحية المتوفرة والتسهيلات والتحفيزات الممنوحة في هذا المجال وما يعكس ذلك هو قلة الفنادق الفاخرة والمنتجعات السياحة في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل لجملة من النتائج نذكر أهمها:

- تتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي تعرفه التنمية السياحية.
- للاستثمار السياحي أهمية كبيرة في تنويع موارد الاقتصاد الوطني وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي وخلق فرص عمل، والمساهمة في الدخل الوطني، وزيادة إيرادات الدولة.
- تتمثل أهمية الاستثمار السياحي في تنمية اقتصاديات الدول من خلال توفير العمالة ونقل التقنيات التكنولوجية وزيادة الناتج الوطني... الخ.
- قلة المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي في الجزائر وذلك راجع إلى العراقيل الإدارية والبيروقراطية وعدم توفر الأراضي المناسبة للاستثمار في الجزائر.
- تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي وتحفيز المستثمرين لا يكون فقط بسن القوانين والتشريعات المسهلة لعملية الاستثمار في القطاع السياحي فالكثير من المستثمرين يولون أهمية كبيرة لمناخ الاستثمار والاستقرار الأمني والسياسي.

- ان الاستثمارات السياحية تعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة وذلك لما توفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع.
- الاقتراحات: في هذا الصدد وعلى ضوء ما تم عرضه في هذا البحث يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- منح كل التسهيلات والتحفيزات التي من شأنها جذب المستثمرين ورؤوس الأموال المحترفين سواء محليين أو أجانب.
- إعادة تأهيل المؤسسات السياحية والفندقية، وتحسين مستواها وجودة الخدمات فيها بما يتماشى والمعايير الدولية.
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار في قطاع السياحة والترويج لفرص الاستثمار فيه عبر مختلف التظاهرات السياحية الدولية والمحلية.
- إحداث منتج مالي "القرض الفندقي" لتمويل المشاريع السياحية يتماشى مع خصوصيتها ومنح قروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة لتشجيع عملية الاستثمار في القطاع السياحي، والسعي لإنشاء بنوك متخصصة في المجال السياحي للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض سبيل المستثمرين.
- ضرورة الإسراع في إتمام إعداد دراسات تهيئة مناطق التوسع السياحي لمباشرة عملية تهيئتها لاستقبال الاستثمارات السياحية وتحديد مناطق توسع سياحي جديدة، وإلغاء العراقيل البيروقراطية والإدارية التي تعترض المستثمرين كطول فترة دراسة المشروع وتعدد الإجراءات الإدارية.
- ضرورة التنوع في مجالات الاستثمار السياحي (الإطعام، التسلية، الترفيه، النقل السياحي...) وعدم التركيز على الإيواء السياحي فقط فالسائح يحتاج إلى مرافق ضرورية أخرى تستوجب الاهتمام بها، ولا بد من الاهتمام بالاستثمار في المجال الحموي نظرا للطلب الداخلي المتزايد عليه.
- تنويع وتوزيع الاستثمار السياحي في مختلف مناطق البلد، قصد تحقيق التوازن وسد فجوات التنمية به، وذلك عبر تشجيع النشاط السياحي خارج مجال السياحة الشاطئية (السياحة الغابية، السياحة الجبلية، السياحة التراثية، السياحة البيئية، السياحة الصحراوية.. الخ).
- على السلطات الوصية إقامة مشاريع استثمارية سياحية ضخمة وجوهرية كالقرى السياحية والفنادق، تستطيع من خلالها منافسة دول الجوار على الأقل.

- دراسة ملفات الاستثمار التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، في إطار القانون المتعلق بترقية الاستثمار.
- تقوية وسائل المحافظة وتسيير العقار السياحي، وذلك باستغلال الأراضي والعمل على تهيئتها بهدف تحضيرها لاستقبال تجهيزات فندقية وسياحية، وللقيام بذلك يجب تكييف الوسائل القانونية والتنظيمية وكذا آليات التمويل والأخذ بعين الاعتبار المنافسة من الدول المجاورة التي تقدم شروط استثمارية أكثر جاذبية.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة محاولة لا تدعي الكمال تبقى لها بعض النقائص وهي محاولة يمكن أن تفتح مجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة يمكن إثراءه والتعمق فيه أكثر، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح محاور يمكن أن تكون مواضيع لدراسات لاحقة من أمثلتها:

- دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي في الجزائر.
- متطلبات وإجراءات النهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر.
- إشكالية تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 1.أحمد الجلال، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، الإسكندرية، 2003.
- 2.أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008.
- 3.أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، مصر، 1999.
- 4.أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.
- 5.أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 6.أسامة صبحي الفاعوري، الارشاد السياحي بين النظرية والتطبيق، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- 7.زيد منير سليمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 8.سراب إلياس، حسن الرفاعي وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة، الأردن، 2002.
- 9.طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 10.محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2001.
- 11.محي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 12.مروان سكر، مختارات من الاقتصاد السياحي -سلسلة الاقتصاد السياحي-، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999 .

13. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
 14. هباس رجاء الحربي، التسويق السياحي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
 15. هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
 16. يسرى دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، 2003.
- ب- الرسائل والاطروحات:
1. العايب سهام، إشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2012.
 2. حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.
 3. روابح حسيبة، بولقرارة أمينة، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة ولاية جيجل، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015.
 4. سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2005-2006.
 5. صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.
 6. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة SDAT2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2013.
 7. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

8. مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2010.

ج-المجلات:

1. كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر.

2. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مجلة الاستثمار والشاركة في السياحة، 1994.

د-الملتقيات والمؤتمرات:

1. أحمد علاش، زهية قرامطية، مداخلة بعنوان واقع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة البلدية، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول)، جامعة البلدية الجزائر، يومي 24 و 25 أفريل، 2012.

2. آسيا بن عمر، مداخلة بعنوان: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار السياحي، الملتقى الوطني السابع حول "مقومات تحديات الاستثمار السياحي بالجزائر"، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 09-10 جافني 2017.

3. شاهد الياس، دفرور عبد النعيم، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي، للملتقى الوطني السابع حول: مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، أيام 09-10 جافني 2017.

4. الصادق بوشامة، عائشة موزاوي، مداخلة: واقع وأهمية السياحة في الجزائر مع التركيز على السياحة الصحراوية، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهانات التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدية، الجزائر، يومي 24-25 ابريل 2012.

5. قاسي ياسين، مداخلة بعنوان أهمية الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، الملتقى الوطني السابع حول "مقومات تحديات الاستثمار السياحي بالجزائر"، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 09-10 جافني 2017.
6. ناجي بن حسين، سعيد عمراني، مداخلة بعنوان: قراءة لوضعية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني السابع حول "مقومات تحديات الاستثمار السياحي بالجزائر"، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 09-10 جافني 2017.
7. نبيل ملوك، أمال حابس، مداخلة بعنوان: مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياحة تحت عنوان: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول "نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة"، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ives Tinard ، **le tourisme économe et management**, 2ème édition ، édition édixionce international, 1994.
2. Jean Pierre et Michel Balfet ، **Management du tourisme**, 2^{ème} Edition ، Pearson Education France, 2007.
3. SUAVET Thomas & THALVARD Robert ، **La vie économique de l'entreprise** ،Edition. Ouvrières (5[°] Edition) ، Paris, 1984.
4. Tessa Ahmed ، **Economie et Aménagement du Territoire** ،OPU ، Alger, 1993.
5. Tinard, **Le Tourisme : Economie et Management**, Mc Graw- Hill, Paris, 1992.

3-مواقع الانترنت :

1. <http://www.mtta.gov.dz> . وزارة السياحة والصناعات التقليدية
2. <https://www.wttc.org>.
3. <http://www.andt-dz.org>.
4. <http://www.ont-dz.org> .